

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ أسامة مجدي فؤاد محمد أبو العلا^١

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. وأثر بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات مُعدلة Moderating Variables على هذه العلاقة. وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد في اختبار فروض الدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من ١٠٥ شركة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، بعدد مشاهدات قدرها ٤٢٠ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩.

وتوصل البحث، في ظل التحليل الأساسي، إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة. وأن هذا التأثير يختلف باختلاف بعض، وليس كل، الخصائص التشغيلية محل الاختبار. حيث لم يكن لنسبة الرفع المالي أي تأثير معنوي على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، بينما كان لكل من حجم الشركة، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول تأثير معنوي على تلك العلاقة.

كما توصلت الدراسة في ظل التحليل الإضافي إلى أن كلاً من حجم الشركة ونسبة الرفع المالي يؤثران تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جهد المراجعة، بينما كان لكل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل العائد على الأصول تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة. وأخيراً توصلت الدراسة، في ظل تحليل الحساسية، إلى اتفاق نتائج تحليل الحساسية بدرجة كبيرة مع نتائج التحليل الأساسي بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة. وأن هذا التأثير يختلف باختلاف بعض الخصائص التشغيلية لهذه الشركات. وهو ما يشير بأن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي.

الكلمات المفتاحية: قابلية القوائم المالية للمقارنة، جهد المراجعة، الخصائص التشغيلية للشركات.

E.mail: Osama.magdy@alexu.edu.eg¹

The Effect of Firms' Operating Characteristics on the Relationship between Financial Statements Comparability and Audit Effort: Evidence from Listed Firms on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The purpose of this paper is to study and examine the effect of financial statements comparability on audit effort. In addition, the study investigated the effect of some of the firms' operating characteristics as moderating variables on the previous relationship. Simple regression and multiple regressions were used to test the research hypotheses. The sample used in the current study consists of 105 non-financial firms listed on the Egyptian stock exchange for the period from 2016 through 2019.

The researcher concludes that under the fundamental analysis, financial statements comparability has a significant negative effect on audit effort. In addition, the negative effect of financial statements comparability on audit effort varies according to some, but not all, of firms' operating characteristics under test. The study finds that (a) the interactive effect between firm size and financial statements comparability was significant and positive on audit effort, (b) the interactive effect between leverage ratio and financial statements comparability was insignificant on audit effort, (c) the interactive effect between current ratio and financial statements comparability was significant and negative on audit effort, (d) the interactive effect between quick ratio and financial statements comparability was significant and negative on audit effort, (e) the interactive effect between return on assets and financial statements comparability was significant and negative on audit effort.

The results also showed that under the additional analysis, (a) firm size has a significant positive effect on audit effort, (b) leverage ratio has a significant positive effect on audit effort, (c) current ratio has a significant negative effect on audit effort, (d) quick ratio has a significant negative effect on audit effort, (e) return on assets has a significant negative effect on audit effort. Finally, the study concluded that under the sensitivity analysis, the results of the sensitivity analysis largely agree with the results of the fundamental analysis. This indicates that the results of the sensitivity analysis largely support the results of the fundamental analysis.

Keywords: Financial Statements Comparability; Audit Effort; Audit Fees; firms' operating characteristics

١- مقدمة البحث

تُعرف القابلية للمقارنة على أنها تشابه النظام المحاسبي للشركات والذي يترجم المعاملات الاقتصادية إلى البيانات المحاسبية، حيث يكون لدى الشركات أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا أنتجت تلك الأنظمة قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة (De Franco et al. 2011). إذ تُمكن قابلية القوائم المالية للمقارنة المستثمرين من تحسين دقة تحديدهم لقيمة الشركة من خلال مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة بالمعلومات المالية الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما يزيد من منفعة المعلومات الخاصة بالشركة. وتؤدي زيادة القابلية للمقارنة إلى تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات؛ ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض مخاطر التقديرات والتنبؤات من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية (Khazaei et al. 2021).

ويرتبط جهد المراجعة بإحتمال اكتشاف مراقب الحسابات تحريفات جوهرية عند مراجعة القوائم المالية للشركة، ويتعلق حجم جهد المراجعة بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات حتى يتسنى له جمع أدلة كافية وملائمة ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد، وتوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على جهد المراجعة، فقد تكون هذه العوامل داخلية كالخصائص المرتبطة بالشركة محل المراجعة أو عوامل أخرى؛ كخصائص عملية المراجعة (Zhang, 2018; Abdulwahab et al. 2021). ويلعب جهد المراجعة دوراً هاماً في الحد من مشاكل الوكالة بين الملاك والإدارة، والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية، حيث يمكن اعتباره شكلاً إضافياً من أشكال الحوكمة التي تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات (Lim & Mali, 2021).

وقد تناول العديد من الدراسات ثلاثة مؤشرات لقياس جهد المراجعة (أتعاب المراجعة، وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وساعات المراجعة)، فقد استخدم كلا من (Brooks et al. 2020; Miah et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020) أتعاب المراجعة فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. وفي المقابل استخدم كلا من (Knechel & Sharma, 2012; Asante-Appiah, 2020; Xiao et al. 2020) تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. بينما استخدم كلا من (Jung, 2016; Che et al. 2018; Lim & Mali, 2021) ساعات المراجعة فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. إضافة لما سبق، استخدم كلا من (Mao & Yu, 2015; Zhang, 2018; Cao et al. 2020) أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات معاً كمؤشرين لقياس جهد المراجعة. واستخدم كلا من (Nam, 2018; Bae et al. 2019) أتعاب المراجعة وساعات المراجعة معاً كمؤشرين لقياس جهد المراجعة.

وتوجد ندرة إلى حد ما في الدراسات التي اختبرت الأثر المباشر لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. إذ يشير Kang et al. (2015) إلى أنه تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاسه بساعات المراجعة. لأنه كلما زادت قابلية القوائم المالية للمقارنة كلما انخفضت ساعات المراجعة وبالتالي انخفض الجهد الذي يبذله مراقب الحسابات في عملية المراجعة. وتوصل Zhang (2018) إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة مقاساً بـكلاً من أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وأشار العديد من الدراسات (e.g., Zhang, 2018; Porter, 2020; Amran et al. 2021; Edtiyarsih et al. 2021) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات، والتي منها؛ حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول. كما أوضح بعض الدراسات (e.g., Neel, 2017; Endrawes et al., 2020; Ghahremani et al., 2020) إلى اختلاف مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات، والتي منها؛ حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول. وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها مردود مباشر على جهد المراجعة وهو ما أشارت إليه البحوث الأجنبية، الأمر الذي يثير تساؤلاً عن مدى إمكانية وجود دليل عملي على هذا المردود في بيئة الممارسة المحاسبية والأعمال المصرية، فهل توجد هذه العلاقة، في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية؟ هذا ما سوف يجيب عنه هذا البحث نظرياً وعملياً.

٢ - مشكلة البحث

تتاول العديد من الدراسات (e.g., Urhoghide & Izedonmi, 2015; Axén, 2020; ElGammal & Gharzeddine, 2020; Mehrabanpour et al., 2020; Santhosh & Ganesh, 2020; Silva et al., 2020; Widmann et al., 2020) العوامل المؤثرة على جهد المراجعة، فهناك عوامل خاصة بحجم العمل، وعوامل خاصة بالخطر، وعوامل خاصة بالشركة محل المراجعة وعوامل خاصة بمراقب الحسابات، وعوامل خاصة بمكتب المراجعة، وعوامل خاصة بالسوق. وبالنسبة لقابلية القوائم المالية للمقارنة، نظراً لكونها إحدى الخصائص النوعية المعززة لمنفعة المعلومات المحاسبية، قد تساهم، بصورة مباشرة، في انخفاض جهد المراجعة من خلال دورها في تحسين جودة المعلومات المستخدمة، وانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات، ومع ذلك توجد ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة، واختبار أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات مُعدلة على هذه العلاقة في البيئة المصرية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على الأسئلة التالية، نظرياً وعملياً؛ هل تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً على جهد المراجعة؟ وهل يختلف ذلك التأثير السلبي باختلاف كلاً من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول كمتغيرات مُعدلة؟، وأخيراً إذا كانت الدراسات السابقة، وتجارب بعض الدول، تؤكد على تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً على جهد المراجعة، واختلاف هذا التأثير باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة، فهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما دلالاته المهنية لمختلف أصحاب المصالح؟.

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة، فضلاً عن التحقق من مدى اختلاف هذا الأثر باختلاف كلاً من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول كمتغيرات تفاعلية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

٤ - أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية، من كونه يعد امتداداً للدراسات السابقة في مجال قابلية القوائم المالية للمقارنة، ومردودها على أصحاب المصالح. فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أهمية ومناخ قابلية القوائم المالية للمقارنة إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت منافعها بالنسبة لمراقبي الحسابات، وبصفة خاصة فيما يتعلق بجهد المراجعة. وتظهر أهمية هذا البحث أيضاً، في كونه إضافة إلى الفكر المحاسبي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة. كما تكمن أهمية البحث العملية في كونه يسعى إلى اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. إضافة إلى اختبار أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول) كمتغيرات مُعدلة على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ ندرة البحوث التطبيقية في مجال مفهوم وقياس ومردود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وفق الإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية عملياً في مصر. فضلاً عن إيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال إتباع منهجية متكاملة. وأخيراً مساهمة اتجاه البحوث

الأجنبية، ذات الصلة، بإجراء تحليل أساسي وإضافي وكذا تحليل الحساسية، للتغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في كثير من البحوث المصرية في هذا الشأن.

٥- حدود البحث

يقصر هذا البحث على اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. إضافة إلى اختبار أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات مُعدلة على هذه العلاقة، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩، مع مراعاة الاعتماد على بيانات تتعلق بأعوام ٢٠١٣، و٢٠١٤، و٢٠١٥ لاكمال قياس متغير قابلية القوائم المالية للمقارنة. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار تلك العلاقة بالشركات غير المقيدة في البورصة المصرية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة. كما يركز البحث على خمس خصائص تشغيلية للشركات سيتم اختبار أثرها وهي حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الخصائص الأخرى التي تناولتها الدراسات الأخرى (مثل عمر الشركة، ونتيجة أعمال الشركة، ومعدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية للشركة). وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط الدراسة الزمنية والمكانية والموضوعية، وفي ضوء العينة المستخدمة والشروط المحددة لاختيارها.

٦- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، سوف يتم استكمال ما تبقى من البحث على النحو التالي:

- ١-٦ الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة.
- ٢-٦ تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة واشتقاق فروض البحث.
- ٣-٦ منهجية البحث.
- ٤-٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١-٦ الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة

سيتم تناول الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة من خلال التركيز على جانبين رئيسيين وذلك على النحو التالي:

١-١-٦ الإطار النظري لقابلية القوائم المالية للمقارنة

تعني كلمة قابل للمقارنة comparable في القاموس "يمكن مقارنته Capable of being compare" ويعني ذلك وجود درجات أو مستويات للقابلية للمقارنة، فالعناصر المتشابهة يمكن مقارنتها حتى مع اختلاف مقدار المعلومات المتاحة لكل عنصر. فالقوائم المالية لشركتين يمكن مقارنتهما على الرغم من كون إحدى القوائم مفصلة مع معلومات تفصيلية وملاحظات إيضاحية بينما القوائم الأخرى ملخصة بصورة كبيرة مع معلومات تفصيلية قليلة وعدم وجود ملاحظات إيضاحية. وأيضاً، تعني كلمة قابلية للمقارنة في القاموس^١ خاصة أن يكون الشيء قابلاً للمقارنة The Quality of being Comparable، حيث تعني كلمة قابل للمقارنة Comparable أنه يمكن مقارنة الشيء مع غيره able to be Compared or Capable of Comparison.

ومن منظور الإصدارات المحاسبية، اعتمدت غالبية الدراسات السابقة (e.g., Kim et al., 2013; Shane et al., 2014; Fang et al., 2016; Imhof et al., 2017; Chen et al., 2018; Mattei et al., 2020) على تعريف الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر من جانب IASB و FASB لقابلية القوائم المالية للمقارنة، والذي يشير إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تمثل إحدى الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية والتي تمكن مستخدميها من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية (FASB, 2010; IASB, 2010, 2018).

ومن ناحية أخرى، يشير Simmons (1967) إلى أنه لزيادة فهم القابلية للمقارنة فإنه يجب مناقشتها ضمن الإطار المحاسبي للتقرير المالي. إذ يُعد هذا الإطار ضرورياً لتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالإضافة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات. فوفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC no.2) الصادرة عن (FASB)^٢، تعتبر القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات (FASB 2008). بينما تعتبر القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية والذي تم تطويره من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام ١٩٨٩ (IASB 2009).

ولتحقيق التقارب بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية، فقد تم القيام بجهد مشترك من قبل IASB و FASB بهدف تطوير إطار مفاهيمي موحد للمحاسبة المالية، والذي تم الانتهاء منه في

¹ The Oxford English Dictionary, 2nd Edition, Volume III, Clarendon Press, Oxford

^٢ صدرت تلك القائمة (SFAC no.2) في عام 1980، وتم تعديلها في عام 2008 ومن الجدير بالذكر انه تم إلغاؤها في عام 2010 حيث حل محلها القائمة (SFAC no.8) والتي تمثل الإطار المفاهيمي الجديد الذي تم تطويره بالاشتراك مع (IASB).

سبتمبر ٢٠١٠. وتمثل القابلية للمقارنة في هذا الإطار إحدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات وقد تم تعريفها على أنها "الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر". وعلى خلاف الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات، لا تتعلق القابلية للمقارنة ببند واحد، حيث تتطلب مقارنة بندين على الأقل (IASB 2010 ; FASB 2010). ومن الجدير بالذكر، أن الإطار المفاهيمي المقترح في مايو 2015 من قبل IASB لم يأت بجديد فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة (IASB 2015).

وقد اعتمد العديد من الباحثين على التعريف الوارد بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كتعريف مناسب للقابلية للمقارنة (على سبيل المثال: Barth 2013; Yip & Young 2012)، حيث ترى Barth (2013) أن ذلك التعريف يعتبر تعريفاً دقيقاً للقابلية للمقارنة. كما يشير Yip & Young (2012) إلى أن ذلك التعريف يؤكد على وجود بعدين على نفس مستوى الأهمية للقابلية للمقارنة هما: (١) بُعد التشابه، والذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المتشابهة تقوم بالإفصاح عن أرقام محاسبية متشابهة. و(٢) بُعد الاختلاف، والذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة تفصح عن أرقام محاسبية مختلفة.

أما بشأن مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة أكاديمياً، فتعتبر محاولة Simmons (1967) من أولي المحاولات لوضع تعريف مناسب للقابلية للمقارنة. إذ يشير Simmons إلى أن القابلية للمقارنة تعني أن تعكس القوائم المالية الظروف الاقتصادية المتشابهة بطريقة متماثلة، ويتحقق ذلك من خلال القياس والعرض بطريقة متماثلة. بينما يشير Gray (1973) إلى أن القابلية للمقارنة تعني تمكين المستثمرين من إجراء مقارنات سليمة للأداء والمركز المالي الخاص بالشركة، ومن ثم تعني القابلية للمقارنة القدرة على مقارنة الأشياء معا وتقييم مدي اختلافها. ويتحقق ذلك من خلال الاختلافات في الأداء والمركز المالي الفعلي وليس الاختلافات في المعالجة المحاسبية (Zhang & Andrew, 2010). كما يري Revsine (1975) أن عدم قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة يعني عدم توافر أساس لإجراء مقارنات سليمة بين الشركات، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم قابلية تقديرات العائد والمخاطر المعتمدة على تلك البيانات للمقارنة.

ومن ناحية أخرى، قدم عدد من الباحثين تعريفات تستند إلى قياس القابلية للمقارنة. إذ يشير Taplin (2011) إلى أن قياس القابلية للمقارنة يعد شرطاً ضرورياً لفهم وتحسين القابلية للمقارنة، وأنه في حالة عدم وجود فهم لكيفية قياس القابلية للمقارنة، فإن مصطلح القابلية للمقارنة يصبح غير ذا معنى ولا يجب استخدامه. ومن تلك التعريفات، يري Van der Tas (1988) أنه يمكن اعتبار القابلية للمقارنة بأنها الزيادة في درجة الإجماع المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية لعنصر معين من

عناصر القوائم المالية. كذلك يشير (Jaafar & McLeay (2007) إلى أنه يمكن الوصول إلى التوفيق الكامل عندما تتبنى جميع الشركات التي تعمل في ظروف متشابهة نفس المعالجة المحاسبية للمعاملات المتشابهة بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

وعرف (De Franco et al. (2011) القابلية للمقارنة على أنها تشابه النظام المحاسبي للشركات والذي يترجم المعاملات الاقتصادية إلى البيانات المحاسبية، حيث يكون لدى الشركات أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا أنتجت تلك الأنظمة قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة. كما يشير (Barth et al. (2012) إلى أن الفكرة الأساسية للقابلية للمقارنة تتمثل في أن الأرقام المحاسبية تكون قابلة للمقارنة إذا أفصحت الشركات التي تواجه أحداثاً اقتصادية متشابهة عن أرقام محاسبية متشابهة.

وفي نفس الإطار، يشير (Francis et al. (2014) إلى أنه يمكن تعريف القابلية للمقارنة بأنها مدي اقتراب الأرباح الموضح عنها نتيجة الاتساق في تطبيق القواعد المحاسبية عبر الشركات. وهو ما يعني أن أزواج الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس السنة المالية، ومن ثم تخضع إلى نفس الأحداث الاقتصادية العامة، من المتوقع أن يكون لها هيكل أرباح واستحقاقات مماثل، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كالاختلافات في تفسير وتطبيق والإلزام بالمعايير المحاسبية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ويعرف (Stallings (2017) القابلية للمقارنة بأنها مدى تشابه النظام المحاسبي للشركات نظراً لاتساقها في القواعد المحاسبية المطبقة. ويؤكد (Choi et al. (2018) بأنه إذا كان هناك شركتين لديهما أنظمة محاسبية مماثلة عندئذ يكون الناتج هو قوائم مالية قابلة للمقارنة لنفس الأحداث الاقتصادية. ويشير (Zhang (2018) بأن القابلية للمقارنة بين الشركات النظيرة في نفس الصناعة تعكس مدى التشابه والتداخل في بيئة عمل الشركات، ومدى تشابه سلوكيات إعداد التقارير المالية، وأن المعلومات المالية القابلة للمقارنة هي المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية.

وبصورة مشابهة، يعرف (Edmonds et al. (2018) القابلية للمقارنة بأنها خاصية المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية من أجل تعزيز منفعة القوائم المالية، وترجع أهمية القابلية للمقارنة إلى أن منفعة المعلومات الكمية تعتمد إلى حد كبير على قدرة المستخدمين على ربطها ببعضها البعض من خلال مؤشر نموذجي Benchmark.

يخلص الباحث مما سبق إلى أنه يمكن تعريف قابلية القوائم المالية للمقارنة بأنها تمثل إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مرتفعة الجودة، التي يؤدي توافرها إلى تمكين مستخدمي المعلومات من مقارنة المعلومات المحاسبية بين الشركات وتمييز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، والتي تتحقق عندما يقوم النظام المحاسبي للشركات بإنتاج معلومات محاسبية متشابهة في ظل تشابه الأحداث الاقتصادية وإنتاج معلومات محاسبية مختلفة في ظل اختلاف الأحداث الاقتصادية.

وبشأن موقع قابلية القوائم المالية للمقارنة من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالي، ففي إطار جهود التقارب بين المعايير الأمريكية والدولية أصدر IASB في ٢٠١٠ و ٢٠١٨ إطاراً جديداً ليحل محل الإطار المصدر من قبل IASC بعنوان إطار مفاهيم التقرير المالي، تضمن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة التالية: الخصائص النوعية الأساسية وتشمل كل من الملاءمة والتعبير الصادق، والخصائص النوعية المعززة وتضم: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم، فضلاً عن محدد رئيسي يتمثل في قيد التكلفة على التقرير المالي. أما بالنسبة للوضع في مصر، فقد تضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل، الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، نفس الخصائص النوعية التي تضمنها الإطار المفاهيمي الصادر من جانب IASB، وهو ما يعد منطقياً في ظل تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق وإضاعي المعايير في الأطر المفاهيمية، على أن المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات منفعة لمستخدميها ينبغي أن يتوافر بها عدد من الخصائص النوعية. وهناك إجماع على أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تمثل إحدى هذه الخصائص النوعية. فقد تضمنتها جميع الأطر المفاهيمية للمحاسبة المالية، وفي هذا الإطار، اتضح أنه، فيما عدا كل من إطار التقرير المالي الصادر من جانب مجلس التقرير المالي البريطاني، والإطار الفكري للمحاسبة المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن جميع الأطر المفاهيمية الأخرى اتفقت مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في اعتبار قابلية القوائم المالية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية المعززة.

وبشأن متطلبات قابلية القوائم المالية للمقارنة، أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC no.2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أن القابلية للمقارنة تتطلب توافر شروط معينة حتى تكون نتائج المقارنة سليمة، وتتمثل هذه الشروط في كلاً من (١) التماثل في عرض القوائم المالية، (٢) التماثل في القياس.

فيما يتعلق بتماثل عرض القوائم المالية، فيقصد به تماثل القوائم المالية في مسميات وتبويب بنودها وكذا درجة تفاصيل تلك البنود، ويعطي هذا التماثل إحياء لمستخدمي تلك القوائم على تماثلها، ويشمل

كل من (1) توحيد المسميات (المفاهيم والمصطلحات): إن تماثل المسميات شرط أساسي للمقارنة بين المعلومات المحاسبية تعطي انطباع لمستخدمي تلك المعلومات على تماثل المدلول والمحتوى، في المقابل فإن اختلاف المسميات يضعف من إمكانية إجراء مقارنة فهو يعطي انطباع على عدم التماثل حتى ولو كانت المعلومات متماثلة في جوهرها خاصة في حالة غياب الإفصاح الكافي. و(2) توحيد التبويب: يقوم التبويب على فكرة تجميع بنود متشابهة في طبيعتها والغرض منها في مجموعة أكبر تسمى عنصر. و(3) اختلاف مستوى التفاصيل: يعطي هو الآخر انطباعا بعدم تماثل المعلومات المحاسبية وعدم إمكانية إجراء مقارنة سليمة (FASB, 2008).

وفيما يتعلق بتماثل القياس، فيقصد به تماثل أسس القياس المحاسبي المتبعة في إعداد القوائم المالية فضلاً عن ثبات وحدة القياس. وبالرغم من الحاجة إلى التماثل الموضوعي للوصول لقابلية المقارنة أكثر من التماثل الشكلي إلا أن التأكد من هذا التماثل يعتبر تحدي حقيقي لقارئ القوائم المالية إذا ما قورن بالتماثل في العرض، ويشمل تماثل القياس كل من (1) توحيد أسس القياس: نظراً لتعدد أسس القياس وعلاقتها الوثيقة بخاصتي الملاءمة والموثوقية مع عدم وجود اتفاق حول أفضلية أيّاً من تلك الأسس، أدى ذلك إلى الحاجة لإعداد المعلومات المحاسبية وفقاً لمفهوم موحد حتى تتسم بخاصية القابلية للمقارنة. و(2) ثبات وحدة القياس: لعامل الزمن تأثير على القياس المحاسبي، فتغير مستوى الأسعار أمر ملازم للأحداث الاقتصادية مما يؤثر سلباً عن قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية بين فترات مختلفة، وتبرز هذه المشكلة عند اعتماد القياس المحاسبي على مفهوم التكلفة التاريخية، مما دعى بالبحث عن مفاهيم أخرى للقياس المحاسبي مثل استعمال الأرقام القياسية للأسعار وتبني التكلفة الجارية أو التكلفة الاستبدالية، إلا أن الجدل المثار حول موضوعية القياس في ظل تلك المفاهيم يسهم بدوره في استمرارية الجدل حول أفضلية أي منها (FASB, 2008).

وبشأن أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة فقد أوضحت بعض الدراسات (e.g., Kang et al., 2015; Imhof et al., 2017; Neel, 2017; Zhang, 2018; Chen et al., 2020; Khzaei et al. 2021) أن القابلية للمقارنة تمكن المستثمرين من تحسين دقة تحديدهم لقيمة الشركة من خلال مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة بالمعلومات المالية الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما يزيد من منفعة المعلومات الخاصة بالشركة. وتؤدي زيادة القابلية للمقارنة إلى تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات؛ ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض مخاطر التقديرات والتنبؤات من قبل المستثمرين والمحليلين الماليين ومستخدمي القوائم المالية. وبالتالي، فإن زيادة القابلية للمقارنة تؤدي إلى تحقيق العديد من الآثار الإقتصادية الإيجابية. وتتمثل هذه الآثار في تخفيض تكلفة أموال

الملكية، وزيادة سيولة أسهم الشركة، وزيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها، وزيادة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم، وزيادة كفاءة وجودة المراجعة الخارجية.

وفيما يتعلق بأهمية القابلية للمقارنة في زيادة كفاءة وجودة المراجعة الخارجية. يشير Zhang (2018) إلى أنه قبل قيام مكتب المراجعة بالارتباط مع عميل مراجعة جديد، فإن زيادة القابلية للمقارنة بين العميل الجديد والعملاء القدامى تمكن مراقب الحسابات من تطوير منظور شمولي لعمليات العميل، كما أنه سيكون في وضع أفضل عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. فمن منظور كفاءة المعلومات، تقلل القابلية للمقارنة من البحث والتفتيش عن المعلومات بما يؤدي إلى تخفيض مجهود تجميع وتشغيل المعلومات من قبل مراقب الحسابات؛ ومن ثم تخفيض عدد ساعات المراجعة وإصدار تقرير مراجعة أكثر وقتية مع عدم الإخلال بجودة المراجعة. كما تمكن القابلية للمقارنة مراقب الحسابات من تحديد الأخطاء في القوائم المالية للعميل. فمن خلال المعلومات المقارنة يستطيع مراقب الحسابات اكتشاف العناصر الشاذة والأخطاء في الممارسات المالية الخاصة بالعميل بشكل منظم. ومن ثم فإن زيادة مستوى القابلية للمقارنة يؤدي إلى تحسين دقة عملية المراجعة عند قيام مراقب الحسابات بتقييم المعلومات المحاسبية الخاصة بالعميل، وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض مقدار الوقت والجهد الذي يقوم به مراقب الحسابات عند زيادة القابلية للمقارنة سوف يؤدي إلى تخفيض الأتعاب المطلوبة مقابل عملية المراجعة.

وتوصلت دراسة Zhang (2018) إلى أن القابلية للمقارنة ترتبط بصورة عكسية مع أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وإعادة إصدار القوائم المالية. وترتبط بصورة طردية مع مؤشرات جودة المراجعة الأخرى (انخفاض مقدار الاستحقاقات غير العادية، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، وانخفاض تكلفة أموال الملكية). كما تم التوصل إلى أن القابلية للمقارنة ترتبط بصورة عكسية مع احتمال إصدار تقرير يتضمن مخاوف حول استمرار الشركة. وفيما يتعلق بعدد ساعات المراجعة، توصلت دراسة Kang et al. (2015) إلى ارتباط القابلية للمقارنة بصورة عكسية بعدد ساعات المراجعة. كما تم التوصل إلى انخفاض قوة هذه العلاقة مع زيادة تتبع الشركة من قبل المحللين الماليين، وهو ما يمكن تفسيره بأن مراقبي الحسابات يتصرفون بصورة أكثر تحفظاً عند التعامل مع الشركات ذات الاهتمام الكبير من قبل المحللين الماليين.

يخلص الباحث مما تقدم إلى أن زيادة مستوى القابلية للمقارنة يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع للعديد من الأطراف سواء للشركات المعدة للقوائم المالية، أو لمستخدمي القوائم المالية، أو للاقتصاد القومي ككل. ويفسر ذلك الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والجهات التنظيمية بضرورة تحقيق مستوى مرتفع من القابلية للمقارنة.

وبشأن محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، أوضح العديد من الدراسات (e.g., Francis et al., 2014; Dhole et al., 2015; Fang et al., 2015; Kroechert, 2015; Wang et al., 2020) أن لقابلية القوائم المالية للمقارنة العديد من المحددات. وتتمثل هذه المحددات على سبيل المثال وليس الحصر في هيكل الملكية، وآليات حوكمة الشركات، ولغة تقارير الأعمال (XBRL)³.

وبشأن قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة، يعتبر قياس القابلية المقارنة أداة ضرورية لتحديد مدى زيادة أو انخفاض مستوى القابلية للمقارنة. فبدون ذلك يكون مصطلح القابلية للمقارنة غير ذا معنى ولا يجب استخدامه. ومع رغبة واضعي معايير المحاسبة في تطوير السياسات لتحسين القابلية للمقارنة، فإن طرق قياس وتحديد القابلية للمقارنة تكون ضرورية للتعرف على فعالية تلك السياسات (Taplin, 2011).

واعتمد الباحث في اجراء التحليل الأساسي لهذا البحث على نموذج (De Franco et al. 2011) لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة، قياساً على (e.g., Zhang, 2018; Kim et al. 2020; De Franco et al. 2020; Smith & Venter, 2020) إذ أوضح (2011) بأنه يمكن قياس القابلية للمقارنة اعتماداً على مخرجات نظام التقرير المالي والمتمثلة في الأرقام الواردة بالقوائم المالية. ويعتمد هذا النموذج في قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة على تعريف النظام المحاسبي كوسيلة لترجمة الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية، حيث أن أي حدث اقتصادي يكون له انعكاس على الشركة، فإنه يدفع هذه الشركة إلى إعداد نظام محاسبي لهذا الحدث ويتم ترجمته في شكل القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها. وبالتالي، تعتبر القوائم المالية دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي، ومن ثم يمكن التعبير عن ذلك من خلال النموذج التالي:

$$Financial\ Statements_i = f_i(Economic\ Events_i)$$

حيث تعبر f_i عن النظام المحاسبي للشركة i . كما أن أهم عنصر في القوائم المالية هو رقم الربح المحاسبي وبالتالي تعد الأرباح المحاسبية مؤشراً للقوائم المالية، وأن أهم عنصر يعبر عن الحدث

³ يمكن تعريف لغة تقارير الأعمال eXtensible Business Reporting Language بأنها طريقة قياسية مصممة لتحسين دقة النشر الإلكتروني للبيانات المالية وإمكانية الاعتماد عليه. إذ تستخدم لترميز أو ربط المعلومات في القوائم المالية من أجل تحديد ووصف بنود القوائم المالية والإفصاح المتعلق بها. فوفقاً لهذه اللغة يتم عرض بنود القوائم المالية باستخدام رموز أو علامات والتي يتم تصنيفها وفقاً لقاموس المصطلحات taxonomy والذي يحدد ويصف كل بند وموقعه في هيكل القوائم المالية.

الاقتصادي هو عوائد الأسهم^٤، وبالتالي فإن عوائد السهم تعد مؤشراً للأحداث الاقتصادية، بينما معلمتي الشركة الموضحة بالمعادلة أدناه $(\beta_i \& \alpha_i)$ هي التي تحدد النظام المحاسبي. وبناءً على ذلك يمكن قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة بين شركتين اعتماداً على النظام المحاسبي لكل منهما، حيث ترتفع درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة بينهما اعتماداً على مدى تشابه النظام المحاسبي لكل منهما في ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى أرقام محاسبية بالقوائم المالية. وبالتالي يمكن التعبير عن النظام المحاسبي للشركة باستخدام النموذج التالي:

$$Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل $Earnings_{it}$ صافي الربح عن السنة قبل خصم العناصر الاستثنائية مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة t ، ويمثل $Return_{it}$ عائد السهم للشركة i خلال السنة t ، وتمثل كلا من $(\beta_i \& \alpha_i)$ معلمتي النظام المحاسبي للشركة i . ويتم تطبيق هذا النموذج لكل شركة لتقدير معلمات النظام المحاسبي باستخدام بيانات ٤ سنوات سابقة للشركة. فعلى سبيل المثال لحساب القابلية للمقارنة للشركة خلال عام ٢٠١٦ يتم الاعتماد على المعلمات المقدرة للنظام المحاسبي لهذه الشركة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦. ولقياس القابلية للمقارنة، يتم الاعتماد على المعلمات المقدرة للنظام المحاسبي لكل شركة في تقدير أرباحها باستخدام الأحداث الاقتصادية (عائد السهم) لبقية الشركات التي تنتمي لنفس القطاع. فعلى سبيل المثال، لتقدير الاختلاف بين النظام المحاسبي للشركتين i و j ، يتم استخدام معلمات النظام المحاسبي لكل منهما لتقدير أرباحهما باستخدام عائد إحداهما، أي بافتراض أنهما يواجهان نفس الأحداث الاقتصادية، بمعنى آخر يتم تحديد معلمتي الشركة $(\beta_i \& \alpha_i)$ لكل شركة على حدة مع تطبيق نفس الخطوات لكل شركة على حدة. إذ أنه بمجرد حساب $(\beta_i \& \alpha_i)$ لكل شركة فإن هذا يعد مؤشراً لمعرفة النظام المحاسبي لكل شركة.

ولقد أوضح (De Franco et al. (2011) أنه لمعرفة ما إذا كان النظام المحاسبي بين شركتين متشابهاً أو مختلفاً؟ فإنه لابد من تثبيت رقم الحدث الاقتصادي (عائد السهم) في معادلة الانحدار السابق الإشارة إليها أعلاه، بينما يتم تغيير رقم معلمتي الشركة $(\beta_i \& \alpha_i)$ والتي تعد مؤشراً للنظام المحاسبي للشركة، وذلك للوصول إلى رقم الربح المحاسبي المقدر. وسيتم ذلك من خلال استخدام النموذجين التاليين:

^٤ عائد السهم = (سعر السهم في نهاية الفترة t - سعر السهم في بداية الفترة t) / سعر السهم في بداية الفترة. ونلاحظ أنه لم يتم إضافة التوزيعات في بسط المعادلة الخاصة بحساب عائد السهم اليومي لأن البورصة تقوم بعمل تسوية بطرح التوزيعات إن وجدت يومياً وبالتالي تقوم بتعديل سعر الإقفال بحيث يكون بعد التوزيعات.

$$E (Earnings)_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i Return_{it}$$

$$E (Earnings)_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j Return_{it}$$

حيث تمثل $E (Earnings)_{iit}$ الأرباح المقدرة للشركة i عن الفترة t باستخدام نظامها المحاسبي (المعالم الخاصة بها) وعائد السهم الخاص بها، وتمثل $E (Earnings)_{ijt}$ الأرباح المقدرة للشركة j عن الفترة t باستخدام نظامها المحاسبي (المعالم الخاصة بها) وعائد سهم الشركة i . فعلى سبيل المثال، يمكن توضيح النموذجين السابقين من خلال مثال توضيحي. فعلى سبيل المثال تقوم الشركة الأولى بثبيت رقم الحدث الاقتصادي (عائد السهم) في الشركة الأولى ويتم حساب الربح المقدر للشركة الأولى عن طريق التعويض في النموذج السابق ووضع رقم عائد الشركة الأولى ومعالم الشركة الأولى وبالتالي يتم الوصول الى رقم الربح المقدر الخاص بالشركة الأولى. بينما بالنسبة للشركة الثانية يتم التعويض في النموذج السابق بعوائد الأسهم الخاصة بالشركة الأولى، مع استخدام معالم الشركة الثانية، وبالتالي يتم الوصول الى رقم الربح المقدر الخاص بالشركة الثانية، وهكذا بالنسبة لباقي الشركات. وبالتالي سيتم حساب رقم الربح المقدر للشركة الأولى ويتم مقارنته مع رقم الربح المقدر لباقي شركات عينة الدراسة.

ولقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة بين شركات عينة الدراسة، فإنه يتم الاعتماد على متوسط القيم المطلقة للفروق بين الأرباح المقدرة باستخدام النظام المحاسبي للشركات في الفترات المستخدمة في تقدير معالم النظام المحاسبي لكل منهم، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$CompAcc_{ijt} = -1/t \sum_t |E (Earnings)_{iit} - E (Earnings)_{ijt}|.$$

حيث تمثل $CompAcc_{ijt}$ مؤشر قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين i ، j وتمثل t عدد الفترات المستخدمة في تقدير معلمتي النظام المحاسبي لكل شركة. وكلما انخفضت القيمة المطلقة لهذه الفروق كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين، لذلك تم ضرب هذه القيمة $\times -1$ حتى تشير القيم الأكبر (الأقل سالبة) إلى ارتفاع مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين. بمعنى آخر كلما زادت قيمة $CompAcc_{ijt}$ في المعادلة السابقة كلما كان ذلك يعني وجود فروق بسيطة بين الشركتين وبالتالي زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة. ولتحديد مؤشر قابلية القوائم المالية للمقارنة بين كل شركة وبقية شركات عينة الدراسة، يتم الاعتماد على متوسط قيم قابلية القوائم المالية للمقارنة لها مع بقية الشركات.

ولقد اعتمد الباحث في اجراء تحليل الحساسية لهذا البحث على نموذج (Neel (2017) لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة، والذي يمثل تعديلاً لنموذج (De Franco et al. (2011) على النحو التالي:

$$ACC_{it} = \alpha_i + \beta_i CF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل ACC_{it} الاستحقاقات مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i خلال السنة t ، ويمثل CF_{it} التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i خلال السنة t ، وتمثل كل من $(\beta_i \& a_i)$ معلمتي النظام المحاسبي للشركة i .

خلص الباحث بشأن مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة بأنها تمثل إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مرتفعة الجودة، التي يؤدي توافرها إلى تمكين مستخدمي المعلومات من مقارنة المعلومات المحاسبية بين الشركات وتمييز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، والتي تتحقق عندما يقوم النظام المحاسبي للشركات بإنتاج معلومات محاسبية متشابهة في ظل تشابه الأحداث الاقتصادية وإنتاج معلومات محاسبية مختلفة في ظل اختلاف الأحداث الاقتصادية. وفيما يتعلق بموقعها من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، خلص الباحث إلى اتفاق غالبية الأطر المفاهيمية للمحاسبة المالية مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في اعتبار قابلية القوائم المالية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية. وفيما يتعلق بأهميتها، فقد خلص الباحث إلى أن زيادة القابلية للمقارنة تؤدي إلى تخفيض تكلفة أموال الملكية، وزيادة سيولة أسهم الشركة، وزيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها، وزيادة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم، وزيادة كفاءة وجودة المراجعة الخارجية. وبشأن محدثتها، خلص الباحث إلى أنها تتحدد بـكلاً من هيكل الملكية، وآليات حوكمة الشركات، ولغة تقارير الأعمال (XBRL).

٦-١-٢ الإطار النظري لجهد المراجعة

يرتبط جهد المراجعة بإحتمال اكتشاف مراقب الحسابات تحريفات جوهرية عند مراجعة القوائم المالية للشركة، ويتعلق حجم جهد المراجعة بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات حتى يتسنى له جمع أدلة كافية وملائمة ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد، وتوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على جهد المراجعة، فقد تكون هذه العوامل داخلية كالخصائص المرتبطة بالشركة محل المراجعة أو عوامل أخرى؛ كخصائص عملية المراجعة (Zhang, 2018; Abdulwahab et al. 2021). ويلعب جهد المراجعة دوراً هاماً في الحد من مشاكل الوكالة بين الملاك والإدارة، والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية، حيث يمكن اعتباره شكلاً إضافياً من أشكال الحوكمة التي تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات (Lim & Mali, 2021).

وقد تناول العديد من الدراسات ثلاثة مؤشرات لقياس جهد المراجعة (أتعاب المراجعة، وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وساعات المراجعة)، فقد استخدم كلا من (Brooks et al. 2020; Miah et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020) أتعاب المراجعة فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. وفي المقابل استخدم كلا من (Knechel & Sharma, 2012; Asante-Appiah, 2020; Xiao et

(al., 2020) ومحمد، ٢٠٢٠ تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. بينما استخدم كلا من (Jung, 2016; Che et al. 2018; Lim & Mali, 2021) ساعات المراجعة فقط كمؤشر لقياس جهد المراجعة. إضافة لما سبق، استخدم كلا من (Mao & Yu, 2015; Zhang, 2018; Cao et al., 2020) أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات معاً كمؤشرين لقياس جهد المراجعة. واستخدم كلا من (Nam, 2018; Bae et al., 2019) أتعاب المراجعة وساعات المراجعة معاً كمؤشرين لقياس جهد المراجعة.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام أتعاب المراجعة كمؤشر لقياس جهد المراجعة وذلك عند اجراء التحليل الأساسي لهذا البحث، وأيضاً، اعتمد الباحث على تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمؤشر لقياس جهد المراجعة وذلك عند اجراء تحليل الحساسية لهذا البحث. إذ يرى (Chakrabarty et al. (2020) بأن أتعاب المراجعة تعد مؤشراً أكثر دقة لقياس جهد المراجعة مقارنة بتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، حيث يرى أنه تعتبر الأتعاب التي يتقاضاها مراقب الحسابات مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات مكاتب المحاسبة والمراجعة، تسعى إلى تعظيمها بهدف الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة، حيث أنه من حق مراقب الحسابات الحصول على أتعاب مقابل الخدمات التي يؤديها، وهو الأمر الذي ينعكس في المجهود الذي يبذله مراقب الحسابات في تأدية عملية المراجعة، وهو ما يجعله مؤشر أكثر دقة لقياس جهد المراجعة مقارنة بتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وفي المقابل، يجادل (Caramanis & Lennox (2008); Knechel and Sharma (2012) بأن تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يعد مؤشر أكثر دقة لقياس جهد المراجعة مقارنة بأتعاب المراجعة، ويؤكد على ذلك، ما يراه (Chun and Rhee (2015) بأنه من غير المحتمل في الحياة العملية أن يحصل مراقب الحسابات على أتعاب مراجعة إضافية نظير قيامه بجهود إضافية، خاصة في ظل وجود منافسة في سوق المراجعة، وقد قدم (Nam(2018) دليلاً على أن تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمؤشر لجهد المراجعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى أعمال المراجعة أكثر من ارتباطه بقيمة الأتعاب. وبناءً على ما سبق، فلقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاعتماد على كلاً من أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمؤشرين لقياس جهد المراجعة، وبالتالي سيعرض الباحث في النقاط التالية كلاً من مفهوم أتعاب المراجعة، وأشكال أتعاب المراجعة، ومرحل تحديد أتعاب المراجعة، ومحددات أتعاب المراجعة، وأخيراً ماهية توقيت تقرير مراقب الحسابات.

وبشأن مفهوم أتعاب المراجعة، فإن من أقدم من عرف أتعاب المراجعة هو (Simunic (1980، حيث أنه عرفها على أنها التكلفة التي يتحملها مراقب الحسابات نظير المجهود المبذول في عملية

المراجعة، ولاشك أن هذه التكاليف تدخل في شكل سعر خدمة المراجعة في سوق خدمات المراجعة، مثلها مثل بقية الخدمات والسلع الأخرى في السوق.

وقد عرف (Bell et al. (2008) أتعاب المراجعة على أنها تعكس التكاليف المتوقعة من مخاطر عمل مراقب الحسابات، وأيده في ذلك (Callaghan et al. (2008) وأضافوا على ذلك، بأن أتعاب المراجعة تمثل الجهد المتزايد من قبل مراقب الحسابات لتقديم تقارير مالية سليمة. وقد عرفها (Feldmann et al. (2009) بأنها تكلفة يتحملها العميل للإفصاح عن تقارير مالية خالية من الأخطاء المادية. كما عرف (Barua et al. (2020) أتعاب المراجعة على أنها تمثل تكلفة الجهد المبذول محسوباً على أساس ساعات العمل ومضافاً إليه أي نفقات معينة أخرى. وعرفها (Chakrabarty et al. (2020) بأنها المبالغ التي يتقاضاها مراقب الحسابات نظير قيامه بعملية المراجعة لحسابات منشأة ما، ويتم تحديد هذه الأتعاب بموجب عقد الاتفاق الذي يتم بين الشركة محل المراجعة ومراقب الحسابات، وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية المراجعة ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات. وأيده في ذلك (Florou et al. (2020) وأضافوا على ذلك، بأنه يتم تحديد أتعاب المراجعة عادة مسبقاً قبل البدء في عملية المراجعة، ويجب أن تكون هذه الأتعاب تتناسب الجهد الذي يبذله مراقب الحسابات.

يخلص الباحث مما تقدم إلى أن أتعاب المراجعة هي المبلغ الذي يحصل عليه مراقب الحسابات من قبل العميل، مقابل القيام بعملية المراجعة على الوجه الأمثل، حيث تمثل أتعاب المراجعة انعكاساً للجهد والمخاطر المتوقعة من القيام بعملية المراجعة (مثل مخاطر التفاضل)، ويتوقف ذلك على المهارة والمعرفة اللازمتان لنوع العمل الذي يتم القيام به، ومستوى التدريب والخبرة للفرد المنوط به القيام بهذه المهمة، والوقت اللازم الذي ينفقه كل فرد في المهمة، ودرجة المسؤولية التي ينطوي عليها العمل الذي يتم القيام به.

وبشأن أشكال ومراحل تحديد أتعاب المراجعة، يشير (Chen et al. (2019) إلى أنه يوجد ثلاثة أشكال لأتعاب المراجعة تتمثل في: (١) الأتعاب الثابتة وهي عبارة عن المبالغ التي تحدد مسبقاً وتكون غير قابلة للزيادة في المستقبل، ويجب أن تتناسب هذه المبالغ مع المهمة المطلوبة من مراقب الحسابات. و(٢) الأتعاب المتغيرة وهي عبارة عن المبالغ التي تحدد وفقاً للوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة والجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات، ويمكن أن تحدد هذه المبالغ بناءً على عدد ساعات العمل التي سيستغرقها مراقب الحسابات في عملية المراجعة. و(٣) الأتعاب الشرطية وهي عبارة عن الأتعاب التي يتوقف الحصول عليها على تحقق أمر معين في المستقبل، وقد تكون هذه الأتعاب نسبة

مئوية من قيمة المنافع التي ستعود على العميل، ويعد هذا النوع من الأتعاب مخالف لقواعد وآداب سلوكيات المهنة.

وفيما يتعلق بمراحل تحديد أتعاب المراجعة، يشير (Rewczuk & Modzelewski, 2020) إلى أن هناك عدد من الأمور التي يجب على مراقب الحسابات أن يأخذها في اعتباره عند تحديد الأتعاب، وتتمثل في (١) الوقت المطلوب لإنجاز العمل المطلوب منه، و(٢) عدد المساعدين الذين سيقومون بمعاونته، و(٣) تحديد تكاليف عملية المراجعة مثل الأجور ومصاريف الانتقال، و(٤) تحديد قدرة العميل على الدفع. وبناءً على ما سبق، يشير (Rewczuk & Modzelewski, 2020) إلى أن عملية تحديد أتعاب المراجعة تمر بأربعة مراحل رئيسية تتمثل في (١) مرحلة تحديد مراقب الحسابات للأتعاب: وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، و(٢) مرحلة الاتفاق مع العميل على الأتعاب: يجب على مراقب الحسابات في هذه المرحلة أن يقوم بإجراء مناقشة تمهيدية مع العميل يوضح فيها ما يقوم به من إجراءات، و(٣) مرحلة تقديم الفواتير للعميل: وتعكس هذه المرحلة عملية التحاسب مع العميل فيما يتعلق بأعمال المراجعة، و(٤) مرحلة تحصيل الأتعاب: ويتم في هذه المرحلة تحديد طريقة وتوقيت دفع الأتعاب.

وبشأن محددات أتعاب المراجعة، فقد تناول العديد من الدراسات (e.g., Urhohide & Izedonmi, 2015; Axén, 2020; ElGammal & Gharzeddine, 2020; Mehrabanpour et al., 2020; Santhosh & Ganesh, 2020; Silva et al., 2020; Widmann et al., 2020; Lim & Mali, 2021) العوامل المؤثرة على أتعاب المراجعة، فهناك عوامل خاصة بحجم العمل، وعوامل خاصة بالخطر، وعوامل خاصة بالشركة محل المراجعة وعوامل خاصة بمراقب الحسابات، وعوامل خاصة بمكتب المراجعة، وعوامل خاصة بالسوق.

وفيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالشركة محل المراجعة التي تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة، تتمثل هذه العوامل في حجم الشركة محل المراجعة، ونسبة الرفع المالي، وقيمة المخزون، ومعدل دوران المخزون، وصافي رأس المال العامل، وصافي الأرباح، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية، ومدى اعتماد مراقب الحسابات على المراجعة الداخلية بالشركة محل المراجعة، والشكل القانوني للمنشأة محل المراجعة، وهيكل الملكية، والقيمة السوقية لحقوق الملكية.

وتتمثل العوامل المرتبطة بمراقب الحسابات وبمكتب المراجعة التي تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة، في ما إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وحجم مكتب المراجعة من حيث

عدد مراقبي الحسابات، وحجم الإيرادات السنوية للمكتب، وعدد عمليات المراجعة التي يقوم بها المكتب، والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة، وتقدير مراقب الحسابات لخطر المراجعة، وطول فترة التعاقد بين مكتب المراجعة والشركة محل المراجعة، وسمعة مكتب المراجعة، وخبرة مكتب المراجعة. وأخيراً تتمثل العوامل الأخرى المتنوعة التي تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة، في وجود تشريعات ومعايير محاسبية ومراجعة ملزمة للشركات ولمكاتب المراجعة، والفترة بين تاريخ التعاقد وتاريخ تقديم تقرير المراجعة، وجود قواعد وأخلاقيات لسلوك المهنة ملزمة وإجبارية، وتوقيت تقديم تقرير المراجعة، والمنافسة بين مكاتب المراجعة.

وفيما يتعلق بتوقيت تقرير مراقب الحسابات، يتمثل هذا التوقيت في الفترة الزمنية التي يستغرقها مراقب الحسابات لإتمام عملية المراجعة، وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين تاريخ نهاية العام المالي وتاريخ إصدار تقرير المراجعة أو تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Abdillah et al., 2019)، في حين يرى (2008) Al-Ajmi أنها تقاس بالفترة بين تاريخ نهاية العام المالي ونشر التقارير المالية، أي تنقسم تلك الفترة إلى فترتين، تتمثل الأولى في الفترة بين تاريخ نهاية العام المالي وتاريخ إصدار تقرير المراجعة، وتخضع تلك الفترة في نطاق مراقب الحسابات وتحت مسؤوليته. في حين تتمثل الثانية في الفترة بين تاريخ التوقيع على تقرير المراجعة ونشر التقارير المالية، وتخضع تلك الفترة في نطاق إدارة الشركة وتحت مسؤوليتها.

وفيما يتعلق بتوقيت تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، فلقد اشارت المادة رقم (٤٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) لعام ٢٠١٤ وتعديلاته نسخة محدثة في ديسمبر ٢٠٢٠، أنه يجب على الشركة موافاة هيئة سوق المال والبورصة المصرية بنسخة من التقارير المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة (نموذج ٤٠) وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للمنشأة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. وبناءً على ذلك، فلا توجد اختلافات بين تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة وتاريخ نشر التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

ويعكس توقيت تقرير المراجعة كفاءة مراقب الحسابات في إنهاء عملية المراجعة، حيث يؤدي تأخير إصداره إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات، وزيادة حالة عدم التأكد بشأن عملية اتخاذ القرارات في سوق رأس المال (Abdillah et al., 2019). ويشير (2018) Khoufi & Khoufi إلى أن تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يؤدي إلى تأخير توزيع الأرباح على المساهمين، وهو ما يترك انطباعاً سلبياً

لدى أصحاب المصالح، فضلاً عن المردود السلبي الواقع على أسهم هذه الشركات. وينتج أيضاً عن تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات زيادة عدم تماثل المعلومات؛ فكلما تأخرت الشركة في عرض تقاريرها المالية كلما زادت احتمالية تسريب المعلومات، مما يؤثر على عدالة فرص المستثمرين، وبالتالي احتمالية تعرض الشركات إلى دفع غرامات نظير تأخرها في عرض تقاريرها المالية عن الموعد المحدد (Bailey et al., 2018). وفي المقابل، توصل (Lambert et al., 2011) إلى أن تعجيل إصدار تقرير المراجعة قد أثر سلباً على قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

يخلص الباحث إلى أن جهد المراجعة يرتبط بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات حتى يتسنى له جمع أدلة كافية وملائمة ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد، ويوجد ثلاثة مؤشرات لقياس جهد المراجعة تتمثل في: (١) أتعاب المراجعة، و(٢) تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، و(٣) ساعات المراجعة. وفيما يتعلق بمفهوم أتعاب المراجعة، خلص الباحث إلى أنها المبلغ الذي يحصل عليه مراقب الحسابات من قبل العميل، مقابل القيام بعملية المراجعة على الوجه الأمثل، حيث تمثل أتعاب المراجعة انعكاساً للجهد والمخاطر المتوقعة من القيام بعملية المراجعة. وفيما يتعلق بأشكالها، فقد خلص الباحث إلى أنه يوجد ثلاثة أشكال لأتعاب المراجعة تتمثل في: (١) الأتعاب الثابتة، و(٢) الأتعاب المتغيرة، و(٣) الأتعاب الشرطية. وبشأن مراحل تحديد أتعاب المراجعة، خلص الباحث إلى أنها تمر بأربعة مراحل رئيسية تتمثل في (١) مرحلة تحديد مراقب الحسابات للأتعاب، و(٢) مرحلة الاتفاق مع العميل على الأتعاب، و(٣) مرحلة تقديم الفواتير للعميل، و(٤) مرحلة تحصيل الأتعاب. وبشأن محددتها، خلص الباحث إلى ثلاثة عوامل تتمثل في: (١) العوامل المرتبطة بالشركة محل المراجعة، و(٢) العوامل المرتبطة بمراقب الحسابات وبمكتب المراجعة، و(٣) عوامل أخرى متنوعة.

٦-٢ تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة واشتقاق فروض

البحث

توجد ندرة، إلى حد ما، في الدراسات التي اختبرت الأثر المباشر لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. وفي هذا الإطار، هدفت دراسة (Kang et al., 2015) إلى اختبار ما إذا كانت قابلية القوائم المالية للمقارنة تخفض من ساعات المراجعة كمؤشر لقياس جهد المراجعة في كوريا الجنوبية. وتوصلت الدراسة إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة مقاسه بساعات المراجعة. وأن كلاً من حجم الشركة ونسبة الرفع المالي للشركة لهما تأثير إيجابي ومعنوي على جهد المراجعة مقاسه بساعات المراجعة.

وتناولت دراسة (Zhang 2018) اختبار ما اذا كانت قابلية القوائم المالية للمقارنة تخفض كلاً من أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمؤشرين لقياس جهد المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها تأثير سلبي ومعنوي على جهد المراجعة مقاساً بـ كلاً من أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. وأن كلاً من حجم الشركة ونسبة الرفع المالي للشركة لهما تأثير ايجابي ومعنوي على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة. وتؤثر كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل العائد على الأصول تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة.

ويخلص الباحث من تحليل هذه الدراسات إلى وجود اتفاق بينها على أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة، سواء تم قياس جهد المراجعة عن طريق أتعاب المراجعة، أو عن طريق تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، أو عن طريق ساعات المراجعة. وبتحليل هذه الدراسات منهجياً، اتضح اعتمادها على أسلوب الدراسة التطبيقية من خلال استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية للشركات، وهو ما يبرر توجه الباحث لاختيار هذا المنهج التطبيقي لاختبار العلاقة التأثيرية محل الدراسة، باعتباره الأكثر اعتماداً والأكثر ملاءمة. كما يتضح عدم اختلاف مجال تطبيق هذه الدراسات، فقد تم اختبار هذه العلاقة على الشركات، وذلك بعد استبعاد القطاع المصرفي من تلك الدراسات، والتي تتسم بأنها تعمل في ظل سوق رأس مال متقدم، في حين أن دراسة هذه العلاقة قد تكون أكثر أهمية في الأسواق الناشئة. وهو ما يدعم توجه الباحث لاختبار هذه العلاقة في بيئة الممارسة المحاسبية والأعمال المصرفية باعتبارها إحدى الدول النامية ذات الأسواق الناشئة، علاوة على ندرة البحوث في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي أجريت فيها هذه الدراسات، يتضح أنها قد أجريت في عام ٢٠١٨، الأمر الذي يؤكد على حداثة هذه العلاقة وأهمية دراستها.

وبناء على ذلك يعتقد الباحث بإمكانية تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة، انطلاقاً مما تم التوصل إليه من إمكانية أنه كلما زادت قابلية القوائم المالية للمقارنة كلما انخفض جهد المراجعة فيما يتعلق بـ كلاً من أتعاب المراجعة وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. وهو ما يبرر توجه الباحث لتبني اتجاه هذه العلاقة بالاتساق مع الدراسات السابقة في هذا الصدد. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام أتعاب المراجعة كمؤشر لقياس جهد المراجعة وذلك عند إجراء التحليل الأساسي لهذا البحث، وأيضاً، اعتمد الباحث على تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمؤشر لقياس جهد المراجعة وذلك عند إجراء تحليل الحساسية لهذا البحث. وعليه فيمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

H1: تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

وبشأن تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، فقد أشار العديد من الدراسات (e.g., Cao et al. 2020; Chakrabarty et al. 2020; Florou et al. 2020; Hollingsworth et al. 2020; Li et al. 2020; Miah et al. 2020; Porter, 2020; Qu et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020; Lim & Mali, 2021) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بألعاب المراجعة، باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات، والتي منها؛ حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول.

كما أوضح بعض الدراسات (e.g., Majeed et al. 2018; Lin et al. 2019; Endrawes et al. 2020; Jiu et al. 2020; Mehrabanpour et al. 2020) إلى اختلاف مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات، والتي منها؛ حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول.

وبالتالي فإنه نتيجة لتأثير الخصائص التشغيلية للشركة على كلاً من جهد المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فيتوقع الباحث أن تتفاعل تلك الخصائص التشغيلية مع قابلية القوائم المالية للمقارنة، ينتج متغيرات تفاعلية جديدة من شأنها أن تؤثر على العلاقة التأثيرية محل الدراسة. وعليه سيتبنى الباحث المدخل المعدل، قياساً على كلاً من (Neel (2017) و (Badawy (2021 بدلاً من المدخل الرقابي، وذلك لمعالجة الخصائص التشغيلية كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بدلاً من كونها متغيرات رقابية مؤثرة على المتغير التابع بتلك العلاقة. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

H2: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية لهذه الشركات.

وبشأن أثر حجم الشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، فقد أشار العديد من الدراسات (e.g., Zhang, 2018; Jacob et al. 2019; Li et al. 2020; Alves et al. 2021; Amran et al. 2021; Badawy, 2021) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بألعاب المراجعة، باختلاف حجم الشركة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه

يؤثر حجم الشركة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بأتباع المراجعة. إذ أنه كلما كانت الشركات كبيرة الحجم كلما زاد جهد المراجعة وبالتالي تزداد أتباع المراجعة. وعلى العكس من ذلك، اتفق العديد من الدراسات (e.g., Miah et al. 2020; Porter, 2020; Qu et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020; Lim & Mali, 2021; Routledge, 2021) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وجهد المراجعة مقاساً بأتباع المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أشارت بعض الدراسات (e.g., Brochet et al., 2013; Francis et al., 2014; Dhole et al., 2015; Souza et al., 2015; Mehrabanpour et al., 2020) إلى إمكانية اعتبار حجم الشركة أحد محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة. فالشركات الأكبر حجماً قد تتسم بارتفاع قابلية قوائمها المالية للمقارنة، نتيجة لخضوعها لمستويات مرتفعة من الفحص من جانب الجهات الرقابية. كما أنها غالباً ما يتم مراجعتها من جانب مكاتب مراجعة كبيرة الحجم تهتم بتدعيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومنها قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما أشار البعض الآخر من الدراسات (e.g., Majeed et al. 2018; Endrawes et al. 2020; Jiu et al. 2020) إلى عدم اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف حجم الشركة.

ويؤخذ على هذه الدراسات بنوعيتها عدم الاهتمام بدراسة تأثير حجم الشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة. ويرى الباحث أن التفاعل بين حجم الشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن ينتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً)، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التآثرية مجال (H1) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H2a)، على النحو التالي:

H2a: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة.

وبشأن أثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، أشار العديد من الدراسات (e.g., Zhang, 2018; Jacob et al., 2019; Cao et al. 2020; Li et al., 2020; Qu et al., 2020; Zhang & Shailer, 2020; Alves et al., 2021; Fourati & Bougacha, 2021) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بأتباع المراجعة، باختلاف نسبة الرفع المالي، حيث اتفقت الدراسات سالف الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة الرفع المالي تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بأتباع المراجعة. إذ أنه كلما زادت نسبة الرفع المالي للشركة كلما زاد جهد المراجعة وبالتالي تزداد أتباع المراجعة. وعلى العكس من ذلك، اتفق

العديد من الدراسات (e.g., Bae et al., 2019; Brooks et al., 2020; Chakrabarty et al., 2020; Florou et al., 2020; Miah et al., 2020; Lim & Mali, 2021; Routledge, 2021) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الرفع المالي للشركة وجهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أشار العديد من الدراسات (e.g., Francis et al. 2014; Lin et al. 2020) إلى إمكانية اعتبار نسبة الرفع المالي للشركة أحد محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة الرفع المالي تأثيراً سلبياً ومعنوياً على قابلية القوائم المالية للمقارنة، فالشركات التي لديها نسبة مرتفعة من الرفع المالي تتحمل أعباء ديون كبيرة تتمثل في دفع الكثير من الفوائد. بينما أشار البعض الآخر من الدراسات (e.g., Dhole et al. 2015; Neel, 2017; Majeed et al. 2018; Jiu et al. 2020) إلى عدم اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.

ويرى الباحث أن التفاعل بين نسبة الرفع المالي للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن ينتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً)، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال (H1) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H2b)، على النحو التالي:

H2b: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي.

وبشأن أثر نسبة التداول للشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، أشار العديد من الدراسات (e.g., Mao & Yu, 2015; Zhang, 2018; Chakrabarty et al. 2020; Florou et al. 2020; Miah et al. 2020; Qu et al. 2020) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بأتعاب المراجعة، باختلاف نسبة التداول، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة التداول تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة. إذ أنه كلما زادت نسبة التداول للشركة كلما انخفض جهد المراجعة وبالتالي انخفاض أتعاب المراجعة. وعلى العكس من ذلك، اتفق العديد من الدراسات (e.g., Kim & Fukukawa, 2013; Bae et al., 2019; Jacob et al., 2019; Hollingsworth et al., 2020; Li et al., 2020) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة التداول للشركة وجهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أشار العديد من الدراسات (e.g., Francis et al., 2014; Lin et al., 2020) إلى إمكانية اعتبار نسبة التداول للشركة أحد محددات قابلية

القوائم المالية للمقارنة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة التداول تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على قابلية القوائم المالية للمقارنة. إذ أنه كلما زادت نسبة التداول للشركة كلما زاد من قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما أشار البعض الآخر من الدراسات (e.g., Dhole et al. 2015; Neel, 2017; Majeed et al. 2018; Jiu et al. 2020) إلى عدم اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف نسبة التداول.

ويرى الباحث أن التفاعل بين نسبة التداول للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن ينتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً)، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال (H1) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H2c)، على النحو التالي:

H2c: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة التداول.

وبشأن أثر نسبة السيولة السريعة للشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، أشار العديد من الدراسات (e.g., Mao & Yu, 2015; Zhang, 2018; Chakrabarty et al., 2020; Florou et al., 2020; Miah et al., 2020; Qu et al., 2020) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بألعاب المراجعة، باختلاف نسبة السيولة السريعة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة السيولة السريعة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة. إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة السريعة للشركة كلما انخفض جهد المراجعة وبالتالي انخفاض أتعاب المراجعة. وعلى العكس من ذلك، اتفق العديد من الدراسات (e.g., Kim & Fukukawa, 2013; Bae et al., 2019; Jacob et al., 2019; Hollingsworth et al., 2020; Li et al., 2020) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة السيولة السريعة للشركة وجهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أشار العديد من الدراسات (e.g., Francis et al., 2014; Lin et al., 2019; Endrawes et al., 2020) إلى إمكانية اعتبار نسبة السيولة السريعة للشركة أحد محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه تؤثر نسبة السيولة السريعة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على قابلية القوائم المالية للمقارنة. إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة السريعة للشركة كلما زاد من قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما أشار البعض الآخر من الدراسات (e.g., Dhole et al. 2015; Neel, 2017; Majeed et al., 2018; Jiu et al., 2020) إلى عدم اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف نسبة السيولة السريعة.

ويرى الباحث أن التفاعل بين نسبة السيولة السريعة للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن ينتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً)، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال (H1) مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H2d)، على النحو التالي:

H2d: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة السيولة السريعة.

وأخيراً بشأن أثر معدل العائد على الأصول للشركة على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، أشار العديد من الدراسات (e.g., Redmayne et al., 2010; Bronson et al., 2017; Nam, 2018; Zhang, 2018; Cao et al., 2020; Florou et al., 2020; Routledge, 2021) إلى اختلاف جهد المراجعة بين الشركات، معبراً عنه بألعاب المراجعة، باختلاف معدل العائد على الأصول للشركة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه يؤثر معدل العائد على الأصول تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة. إذ أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول للشركة كلما انخفض جهد المراجعة وبالتالي انخفاض ألعاب المراجعة. وعلى العكس من ذلك، اتفق العديد من الدراسات (e.g., Jacob et al., 2019; Brooks et al., 2020; Chakrabarty et al., 2020; Hollingsworth et al., 2020; Li et al., 2020; Miah et al., 2020) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول للشركة وجهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أشار العديد من الدراسات (e.g., Francis et al., 2014; Souza et al., 2015; Endrawes et al., 2020) إلى إمكانية اعتبار معدل العائد على الأصول للشركة أحد محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث اتفقت الدراسات سالفة الذكر أعلاه إلى أنه يؤثر معدل العائد على الأصول تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على قابلية القوائم المالية للمقارنة. إذ أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول للشركة كلما زاد من قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما أشار البعض الآخر من الدراسات (e.g., Dhole et al. 2015; Neel, 2017; Majeed et al. 2018; Jiu et al. 2020) إلى عدم اختلاف قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف معدل العائد على الأصول.

ويرى الباحث أن التفاعل بين معدل العائد على الأصول للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن ينتج متغيراً تفاعلياً (مُعدلاً)، من شأنه أن يؤثر على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية مجال (H1)

مقارنة بتجاهل ذلك الأثر التفاعلي، وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (H2e)، على النحو التالي:

H2e: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول.

٦-٣ منهجية البحث

تستهدف منهجية البحث في المقام الأول تناول الشق التطبيقي للبحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف يعرض الباحث لكلاً من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج إختبار فروض البحث، والتحليل الإضافي، وأخيراً تحليل الحساسية. وذلك على النحو التالي:

٦-٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فروض البحث، وتحديدًا ما إذا كانت قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر على جهد المراجعة، قياساً على دراسة Zhang (2018). كما تستهدف الدراسة التطبيقية أيضاً إختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة كمتغيرات معدلة للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، حيث تتمثل الخصائص التشغيلية للشركة في كل من حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول، قياساً على دراسة Zhang (2018).

٦-٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، بعد استبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، لإختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياساً على العديد من الدراسات (e.g., Zhang, 2018; Chakrabarty & Hyman, 2020; Endrawes et al., 2020; Florou et al., 2020; Jiu & Liu, 2020; Li et al., 2020).

وقد تم اختيار عينة تحكومية من هذه الشركات، حيث تمثلت الشروط الواجب توافرها في مفردات عينة الدراسة فيما يلي: (١) أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، (٢) توافر القوائم المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة، (٣) أن يتضمن القطاع الذي يتم اختياره سبع شركات على الأقل. وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة ١٠٥ شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق

المالية المصرية، بعدد مشاهدات قدرها ٤٢٠ مشاهدة، حيث يتبع الباحث مدخل Firm year observation قياساً على (e.g., Kang et al., 2015; Magdy, 2017; Zhang, 2018; Abou El Ela, 2019; Ahn et al., 2020)

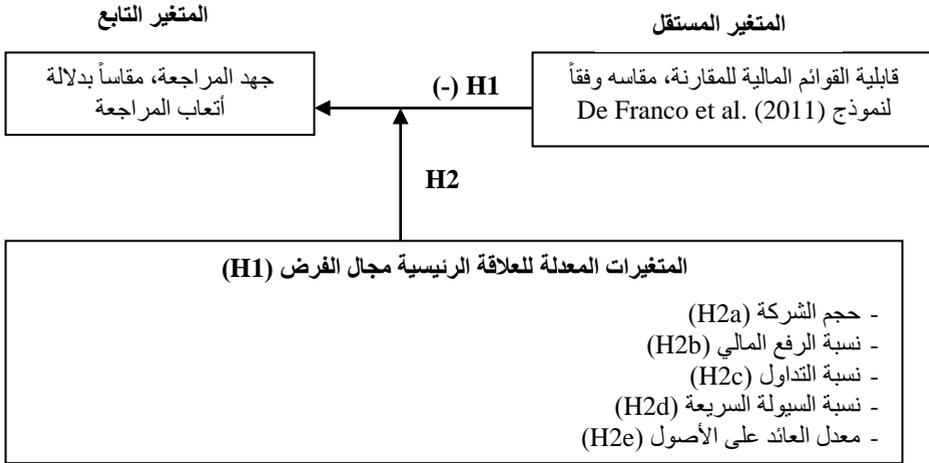
ويوضح الجدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة^٥ وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة.

جدول ١: عدد شركات عينة الدراسة مصنفة وفقاً للقطاعات

النسبة المئوية	عدد الشركات	القطاع
7.6%	8	قطاع المنتجات المنزلية
11.4%	12	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
6.7%	7	قطاع الكيماويات
10.5%	11	قطاع الرعاية الصحية
7.6%	8	قطاع السياحة
16.2%	17	قطاع التشييد
20%	21	قطاع الأغذية
20%	21	قطاع العقارات
%100	105	إجمالي عدد الشركات

٦-٣-٣ نموذج البحث

يظهر نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي بالشكل رقم (١) التالي:



شكل ١: نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

المصدر: إعداد الباحث

^٥ يوضح الملحق رقم (١) أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة.

٦-٣-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير	نوعه	توصيفه	قياسه	الأثر المتوقع
جهد المراجعة Audit effort	تابع	هو الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في عملية المراجعة، ويرتبط باحتمال اكتشاف مراقب الحسابات تحريفات جوهرية عند مراجعة حسابات الشركة، ويتعلق حجم جهد المراجعة بحجم الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات حتى يتسنى له إبداء رأيه الفني المحايد (Zhang, 2018; Abdulwahab et al. 2021)	أ- لأغراض التحليل الأساسي: بلوغاريتم مبلغ أتعاب المراجعة (Zhang, 2018; Brooks et al., 2020) ب- لأغراض تحليل الحساسية: بدلالة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (Zhang, 2018; Aldoseri et al. 2020)	-----
قابلية القوائم المالية للمقارنة Comp.	مستقل	هي تشابه النظام المحاسبي للشركات والذي يترجم المعاملات الاقتصادية إلى البيانات المحاسبية، حيث يكون لدى الشركات أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا أنتجت تلك الأنظمة قوائم مالية متشابهة وذلك لمجموعة من الأحداث الاقتصادية المتشابهة (De Franco et al. (2011)	أ- لأغراض التحليل الأساسي: اعتماداً على نموذج De Franco et al. (2011) على النحو التالي: $Earnings_{it} = \alpha_i + \beta_i Return_{it} + \varepsilon_{it}$ حيث تمثل $Earnings_{it}$ صافي الربح قبل خصم العناصر الاستثنائية مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة، ويمثل $Return_{it}$ عائد السهم للشركة، وتمثل كل من $(\beta_i \& \alpha_i)$ معلمتي النظام المحاسبي للشركة i . ب- لأغراض تحليل الحساسية: اعتماداً على نموذج Neel (2017) على النحو التالي: $ACC_{it} = \alpha_i + \beta_i CF_{it} + \varepsilon_{it}$ حيث تمثل ACC_{it} الاستحقاقات مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة، ويمثل CF_{it} التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة، وتمثل كل من $(\beta_i \& \alpha_i)$ معلمتي النظام المحاسبي للشركة i .	-
حجم الشركة Size	معدل	يقصد به طاقة وإمكانات الشركة المادية والبشرية والتكنولوجية التي تعبر عن قدرتها على توليد إيرادات النشاط (Zhang, 2018)	باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Zhang, 2018; Jacob et al. 2019; Li et al. 2020)	± علي (H1)

± علي (H1)	خارج قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول (Zhang, 2018; Zhang & Shailer, 2020)	مدى اعتماد الشركة على التمويل بالاقتراض (Zhang, 2018)	معدل	نسبة الرفع المالي Leverage
± علي (H1)	خارج قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات قصيرة الأجل (Zhang, 2018; Chakrabarty et al., 2020; Florou et al., 2020)	هي إحدى النسب المستخدمة في قياس سيولة الشركة، وتعرف على أنها عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات قصيرة الأجل (Zhang, 2018)	معدل	نسبة التداول Current ratio
± علي (H1)	خارج قسمة (الأصول المتداولة - المخزون) على الالتزامات قصيرة الأجل (Miah et al., 2020; Qu et al., 2020)	تقيس سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الأكثر سيولة (Zhang, 2018)	معدل	نسبة السيولة السريعة Quick ratio
± علي (H1)	خارج قسمة (صافي الربح بعد خصم الفوائد والضرائب) على إجمالي الأصول (Zhang, 2018; Cao et al. 2020)	تمثل أحد أهم أدوات تقييم الأداء المالي للشركة، خاصة قدرتها على تحقيق الأرباح (Zhang, 2018)	معدل	معدل العائد على الأصول ROA

٦-٣-٥ أدوات وإجراءات الدراسة

فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية Secondary data الواردة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وكذلك تقرير مراقب الحسابات لشركات العينة، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com) للحصول على محاضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركات والتي يتم الحصول منها على أتعاب المراجعة، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لمعلومات مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg) للحصول على أسعار الأسهم، وكذلك الاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية.

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة، قام الباحث بتجهيز البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة. وفيما يتعلق بقابلية القوائم المالية للمقارنة، فقد قام الباحث باستخدام نموذج De Franco et al. (2011) قياساً على دراسة Safari (2021) وكلاً من الصاوي (٢٠١٩) والحوشي (٢٠٢٠) وذلك لتقدير معلمي النظام المحاسبي لكل شركة لكل فترة على حده، وذلك باستخدام بيانات أربع سنوات متتالية، والذي تم استخدامه في تقدير الربح المحاسبي لكل شركة على حده وإجراء المقارنات بين شركات كل قطاع لحساب قيمة قابلية القوائم المالية للمقارنة لكل شركة على حده كما سبق توضيحه عند تناول قابلية القوائم المالية للمقارنة. أما بشأن جهد المراجعة فلقد تم قياسه بأتعاب المراجعة، حيث

تم تجهيز بيانات أتعاب المراجعة من خلال محاضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأخيراً، اعتمد الباحث على بيانات التقارير المالية في حساب قيم كل من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي للشركة، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول. وبعد الإنتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدراسة تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها (Mao & Yu, 2015; Zhang, 2018; Cao et al., 2020; Badawy, 2021).

٦-٣-٦ أدوات التحليل الإحصائي

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي EViews 9 لاختبار فروض الدراسة، حيث تم اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة (Balanced Panel data) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، كما تم استخدام كل من Panel random Least Squares و Panel Fixed Least Squares في التحليل الأساسي، والتحليل الإضافي، وتحليل الحساسية لبيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي EViews 9، حيث يتوافر في هذا البرنامج إمكانية إجراء اختبار حزم البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة، وهو الأمر الذي لا يتوافر في البرنامج الإحصائي SPSS (أبو العلا، ٢٠١٩).

وقد تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي. كما تم اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك (Co-integration)، قبل إجراء تحليل الانحدار Panal Regression وذلك كما يلي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل والمتغيرات التفاعلية) خلال فترة الدراسة من عام 2016 إلى عام 2019. ويشير هذا الجدول إلى أن متوسط متغيرات الدراسة تقع بين الحد الأعلى والأدنى وهو ما يشير إلى أنه يوجد تجانس في البيانات وهو ما تؤكد عليه قيم الانحراف المعياري، حيث يتضح من هذا الجدول أن قيم الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة أقل من المتوسط الحسابي لنفس المتغيرات. وإن كان الانحراف المعياري لكلاً من قابلية القوائم المالية للمقارنة، قابلية القوائم المالية للمقارنة × حجم الشركة، قابلية القوائم المالية للمقارنة × نسبة الرفع المالي أكبر من المتوسط الحسابي بالنسبة لنفس

المتغيرات، بما يوضح تباين هذه المتغيرات في القوائم المالية لشركات العينة، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة 105 شركة (420 مشاهدة) في قطاعات مختلفة عن سنوات مختلفة من الازدهار والركود.

جدول ٢: بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
LogFees	4	5.903	5.2149	0.3553
Comp1	-2.3	-.0027	-0.218	0.2627
Size	5.741	11.7740	8.918285	0.68606
Comp*Size	-27.08	-.0157	-2.11	2.797
Lever	.0046	1.28	0.464	0.24
Comp*Lever	-2.958	-0.000012	-0.154	0.272
Curr	0.11	10.9	2.82	2.64
Comp*Curr	-0.270	-.0301	-.206	.048
Quick	0.01	10.85	2.728	2.64
Comp*Quick	-.263	-.016	-.184	.0624
ROA	-0.6897	.482	.0728	.0121
Comp*ROA	-.008	1.586	.01073	.1037

ثانياً: نتيجة اختبار درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض وإذا كانت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.7 فإن هذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي الذاتي. ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الانحدار المتعدد بدون أي مشاكل. وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لأن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً.

ويوضح جدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويشير هذا الجدول إلى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أقل من 0.7 والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب على تجاوزه ظهور مشكلة الارتباط الخطي الذاتي Multicollinearity، قياساً على (Miah et al. 2020; Qu et al. 2020; Safari, 2021)

جدول ٣: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation	COMP	SIZE	COMP*SIZE	LEVER	COMP*LEVER	CURR	COMP*CURR	QUICK	COMP*QUICK	ROA	COMP*ROA
COMP	1.000										
SIZE	-0.436	1.000									
COMP*SIZE	0.597	-0.413	1.000								
LEVER	-0.433	0.553	-0.403	1.000							
COMP*LEVE	0.578	-0.354	0.590	-0.338	1.000						
CURR	0.594	-0.492	0.556	-0.529	0.475	1.000					
COMP*CURR	-0.316	-0.001	-0.306	0.082	-0.290	0.193	1.000				
QUICK	0.169	-0.425	0.148	-0.383	0.107	0.514	0.477	1.000			
COMP*QUICK	-0.668	0.350	-0.659	0.415	-0.638	-0.098	0.516	0.302	1.000		
ROA	0.436	-0.558	0.425	-0.533	0.393	0.473	0.135	0.444	-0.245	1.000	
COMP*ROA	-0.318	0.442	-0.366	0.401	-0.443	-0.163	0.0917	0.021	0.374	-0.584	1.000

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

بعد عرض الإحصائيات الوصفية لأبد من اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحليل ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة قبل إجراء تحليل الانحدار Panal Regression. ويستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتجنب مشكلات الانحدار الزائف، حيث يفترض أن المتغيرات المحاسبية تتجه في الأجل الطويل عادة نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في بعض الأحيان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المحاسبية غير مستقرة (Non_ stationary)، فإنه وفي مثل هذه الحالة لا تصلح نماذج الانحدار التقليدية في دراسة العلاقات بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبالتالي، فإن نتائج الاختبارات الإحصائية (R^2 , DW, F, t) لا يمكن الاعتماد عليها. وتعتبر السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة إذا كان كل من الوسط الحسابي، والتباين الخاص بالسلسلة الزمنية للمتغير ثابتاً عبر الزمن (Heij et al., 2004)، هذا فضلاً عن الحاجة إلى تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة.

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرار المتغيرات الموجودة بفروض الدراسة في وضعها الأصلي وذلك وفقاً لنتائج ثلاثة اختبارات مختلفة، هي: (١) اختبار Levin, Lin & Chut(LLC)، (٢) اختبار Fisher Chi-square (ADF)، (٣) اختبار Fisher Chi - square (PP).

ويتضح من نتائج الاختبارات الثلاث أن الإحصائيات الخاصة بجميع المتغيرات معنوية بما يشير إلى عدم قبول فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة {Non Stationary}، وقبول الفرض البديل بأن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة {Stationary} (Levin, et al., 2002). كما تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات ذات رتبة تكامل تكون من الدرجة صفر $I(0)$ ، أي أن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة في وضعها الأصلي.

جدول ٤: نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج الإحصائي (Unit Root)

رتبة المتغير	PP Test	ADF Test	LLC Test	المتغيرات
I(0)	1221.50 (0.0000)	807.394 (0.0000)	-98.6026 (0.0000)	LogFee
I(0)	0.02151 (0.00)	0.41320 (0.00)	-57.1734 (0.00)	Comp
I(0)	134.286 (0.00)	86.5149 (0.00)	-12.7019 (0.00)	Size
I(0)	0.01770 (0.00)	0.36894 (0.00)	-55.4769 (0.00)	Comp*Size
I(0)	772.150 (0.00)	519.782 (0.00)	-851.066 (0.00)	Lever
I(0)	172.647 (0.00)	146.116 (0.00)	-52.90308 (0.00)	Comp* Lever
I(0)	2009.21 (0.0000)	1844.93 (0.0000)	-3790.30 (0.0000)	Curr
I(0)	277.335 (0.0013)	224.662 (0.0000)	-23.4886 (0.0000)	Comp* Curr
I(0)	2009.21 (0.0000)	1844.93 (0.0000)	-3790.30 (0.0000)	Quick
I(0)	277.335 (0.0013)	224.662 (0.0000)	-23.4886 (0.0000)	Comp* Quick
I(0)	928.463 (0.0000)	621.497 (0.0000)	-79.5567 (0.0000)	ROA
I(0)	95.1533 (0.0000)	87.9445 (0.0000)	-57.38651 (0.0000)	Comp* ROA

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك (Co-integration)

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك Cointegration بين متغيرات النموذج الإحصائي المستخدم، وذلك للتأكد من وجود علاقة تأثيرية بين متغيرات النموذج من عدمه، وذلك باستخدام اختبار Kao Test والذي ينص فرض العدم له على أنه لا

يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (Kao, 1999)، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات النموذج الإحصائي. ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test أن إحصائية الاختبار معنوية، بما يشير إلى عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات النموذج، وأن هناك علاقة تأثيرية بين متغيرات نموذج الدراسة.

جدول ٥: نتائج اختبار التكامل المشترك Kao Test بين متغيرات نموذج الدراسة

	Prob.	t-Statistic
ADF	0.0000	-18.30959

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9)

٦-٣-٧ نتائج اختبار فروض البحث (التحليل الأساسي)

فيما يلي نتائج اختبار فروض البحث:

٦-٣-٧-١ نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول (H1)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وقد تم ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة (١) التالية:

$$\text{LogFee}_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp}_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (1)$$

حيث:

$\text{LogFee}_{(it)}$: اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي أتعاب المراجعة للشركة (i) عن السنة (t).

$\text{Comp}_{(it)}$: قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة (i) عن السنة (t).

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) لقابلية القوائم المالية للمقارنة أقل من 0.05، ومعامل إنحدار هذا المتغير سالب. وقبل إجراء تحليل الانحدار Panel Regression سيتم

إجراء اختبار ^٦ Hausman Test للتعرف على أسلوب الانحدار الملائم الخالي من أخطاء القياس، وتحديد ما إذا كان سيتم استخدام أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares أو أسلوب الانحدار Hausman Panel EGLS (Cross-section random effects)، وينص فرض العدم لاختبار Hausman Test على أن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares ليس هو الأفضل في حين ينص الفرض البديل على أن أسلوب الانحدار Panel fixed Least Squares هو الأفضل (Gujarati, 2004) ويلخص الجدول رقم (٦) نتائج اختبار Hausman Test، حيث يتضح من نتائج الاختبار أن إحصائية الاختبار غير معنوية، مما يعني قبول فرض العدم بأن أسلوب الانحدار Panel random Least Squares هو أسلوب الانحدار الملائم للنموذج الإحصائي للدراسة.

جدول ٦: نتائج اختبار Hausman Test لتحديد نوع أسلوب الانحدار الملائم للفرض H1

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob	أسلوب الانحدار الملائم
0.248867	1	0.6179	Panel random Least Squares

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 9).

بعد التعرف على أسلوب الانحدار الملائم لاختبار نموذج الدراسة يمكننا إجراء تحليل الانحدار Panel Regression، وعرض النتائج. ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (١)، حيث يظهر الجدول رقم (٧) أن معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2 = 0.529$ وهو ما يشير إلى أن 52.9% من التغيرات التي تحدث في جهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (قابلية القوائم المالية للمقارنة). وتؤيد نتائج الاختبار الإحصائي معنوية النموذج ككل، حيث ($P\text{-value} = 0.000$) للنموذج ككل كانت أقل من مستوى المعنوية المقبول 0.05 مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بألعاب المراجعة، حيث بلغ معامل قابلية القوائم المالية للمقارنة $= -0.985$ بمستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.0000$) بما يشير إلى أن هذا المتغير له تأثير سلبي ومعنوي، وبالتالي لم يتم قبول فرض العدم ومن ثم يتم قبول الفرض البديل H1. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Zhang 2018). ويرى الباحث أن التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة، والذي يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة كإحدى الخصائص النوعية

^٦ سيتم إجراء هذا الإختبار عند اختبار الفرض الرئيسي الثاني وفرعيته، وذلك لعدم تكرار الجزء النظري المرتبط به في متن البحث، وتم وضعه في ملاحق البحث.

للمعلومات المحاسبية يمكن اعتبارها بمثابة مؤشر لجودة التقرير المالي بين الشركات، ومن ناحية أخرى تسهل قابلية القوائم المالية للمقارنة من عملية تشغيل المعلومات من جانب الأطراف الخارجية بما يؤدي إلى انخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، بما يؤدي إلى انخفاض جهد المراجعة.

جدول ٧: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول H1 في ظل التحليل الأساسي

Model (1)	$LogFee_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$	
<i>LogFee</i>	β	P-value
Comp.	-0.985702	0.0000
R-squared	0.531091	
Adjusted R-squared	0.529969	
F-statistic	473.4305	
Sig.	0.000000	

(* عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%).

٦-٣-٧-٢ نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني (H2)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه إلى فروض فرعية ومن ثم قبول أو عدم قبول هذا الفرض جزئياً أو كلياً بناءً على نتائج اختبار فرعياته، كما يلي:

٦-٣-٧-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2a) الخاص بحجم الشركة

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة. وتم اختباره باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2-1) التالية:

$$LogFee_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \beta_2 Size_{(it)} + \beta_3 Comp_{(it)} * Size_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2-1)$$

حيث:

$(LogFee_{(it)} ; Comp_{(it)})$: كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (١).

$Size_{(it)}$: تعبير عن حجم الشركة (i) في نهاية السنة (t).

$(Comp_{(it)} * Size_{(it)})$: يشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة.

ويتم رفض فرض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P -value) للمتغير التفاعلي ($Comp_{(it)} * Size_{(it)}$) أقل من 0.05

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (1-2)، حيث يتضح معنوية النموذج ككل (P -value = 0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 93.1%. كما تشير معاملات الانحدار إلى اختلاف اتجاه تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة من التأثير السلبي الأكثر منطقية على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة إلى التأثير الإيجابي غير المنطقي بصورة معنوية، بعد الأخذ في الاعتبار حجم الشركة، حيث كان المتغير التفاعلي ($Comp_{(it)} * Size_{(it)}$) معنوياً (P -value = 0.0000). وبالتالي، تم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض الفرعي (H2a). كما يتضح أيضاً وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين حجم الشركة وجهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (Zhang, 2018; Jacob et al. 2019; Li et al. 2020)

ويرى الباحث أن هذا التأثير الإيجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة، في ظل الأخذ في الاعتبار لحجم الشركة، قد يرجع إلى أنه على الرغم من أن النتائج تشير إلى التأثير الإيجابي لحجم الشركة على أتعاب المراجعة، إلا أنه نتيجة لتعدد عمليات الشركات كبيرة الحجم، والتي غالباً ما تتسم بتنوع نشاطها وتعدد عملياتها وفروعها، ومن ثم تنوع عناصر قوائمها المالية، مما يزيد من إمكانية انخفاض تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة.

جدول ٨: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2a)

Model (2-1)	في ظل الأخذ في الاعتبار حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة للعلاقة	
	β	P-value	β	P-value
LogFee				
Comp.	-2.480444	0.0000	-0.985702	0.0000
Size	0.544656	0.0000	-----	-----
Comp.* Size	0.254233	0.0000	-----	-----
R-squared	0.948841		0.531091	
Adjusted R-squared	0.931296		0.529969	
F-statistic	54.08024		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

٦-٣-٧-٢-٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2b) الخاص بنسبة الرفع المالي للشركة

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة. وسيتم اختبار هذا الفرض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2-2) التالية:

$$\text{LogFee}_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp}_{(it)} + \beta_2 \text{Lever}_{(it)} + \beta_3 \text{Comp}_{(it)}^* \text{Lever}_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2-2)$$

حيث:

$(\text{Comp}_{(it)} ; \text{LogFee}_{(it)})$: كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (١).

$\text{Lever}_{(it)}$: تعبر عن نسبة الرفع المالي للشركة (i) في نهاية السنة (t).

$(\text{Comp}_{(it)}^* \text{Lever}_{(it)})$: يشير للأثر التفاعلي لنسبة الرفع المالي للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة

للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.

ويتم رفض فرض عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) للمتغير التفاعلي

$(\text{Comp}_{(it)}^* \text{Lever}_{(it)})$ أقل من 0.05

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (2-2)، حيث يتضح معنوية

النموذج ككل (P-value = 0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة

القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 95.3%. كما تشير معاملات الانحدار إلى اختلاف اتجاه تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة من التأثير السلبي الأكثر منطقية على جهد المراجعة مقاساً بأبعاد المراجعة إلى التأثير الإيجابي غير المنطقي بصورة غير معنوية، بعد الأخذ في الاعتبار نسبة الرفع المالي، حيث كان المتغير التفاعلي ($Comp_{(it)} * Lever_{(it)}$) غير معنوي (P-value=0.4408). وبالتالي، تم قبول فرض العدم وعدم قبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض الفرعي (H2b). كما يتضح أيضاً وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين نسبة الرفع المالي وجهد المراجعة مقاساً بأبعاد المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (Zhang, 2018; Cao et al. 2020; Li et al. 2020; Qu et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020)

ويرى الباحث أن هذا التأثير الإيجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأبعاد المراجعة، في ظل الأخذ في الاعتبار لنسبة الرفع المالي للشركة، قد يرجع إلى أنه على الرغم من أن النتائج تشير إلى التأثير الإيجابي لنسبة الرفع المالي للشركة على أبعاد المراجعة، إلا أنه نتيجة اعتماد الشركات المصرية بدرجة أكبر على التمويل، مما يزيد من إمكانية انخفاض تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأبعاد المراجعة.

جدول ٩: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2b)

Model (2-2)	في ظل الأخذ في الاعتبار نسبة الرفع المالي للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة للعلاقة	
	β	P-value	β	P-value
LogFee				
Comp.	-0.275222	0.0255	-0.985702	0.0000
Lever	1.726657	0.0000	-----	-----
Comp.* Lever	0.076458	0.4408	-----	-----
R-squared	0.965280		0.531091	
Adjusted R-squared	0.953373		0.529969	
F-statistic	81.06719		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(* عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%).

٦-٣-٧-٢-٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2c) الخاص بنسبة التداول للشركة

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإختلاف نسبة التداول للشركة. وسيتم اختبار هذا الفرض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2-3) التالية:

$$\text{LogFee}(it) = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp}(it) + \beta_2 \text{Curr}(it) + \beta_3 \text{Comp}(it) * \text{Curr}(it) + \varepsilon(it) \quad (2-3)$$

حيث:

($\text{LogFee}(it)$; $\text{Comp}(it)$): كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (١).

$\text{Curr}(it)$: يعبر عن نسبة التداول للشركة (i) في نهاية السنة (t).

($\text{Comp}(it) * \text{Curr}(it)$): يشير للأثر التفاعلي لنسبة التداول للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإختلاف نسبة التداول للشركة.

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) للمتغير التفاعلي

$$(\text{Comp}(it) * \text{Curr}(it)) \text{ أقل من } 0.05$$

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (2-3)، حيث يتضح معنوية النموذج ككل (P-value=0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 99.1%. كما تشير معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة، بعد الأخذ في الاعتبار نسبة التداول للشركة كمتغير معدل للعلاقة، حيث كان المتغير التفاعلي ($\text{Comp}(it) * \text{Curr}(it)$) معنوياً (P-value=0.0000). وبالتالي، لا يتم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض الفرعي (H2c). كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة التداول وجهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (Zhang, 2018; Chakrabarty et al. 2020; Florou et al. 2020; Miah et al. 2020; Qu et al. 2020)

ويرى الباحث أن معنوية تأثير نسبة التداول للشركة كمتغير معدل للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة قد يرجع إلى زيادة أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة كوسيلة يمكن من خلالها

تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في الشركات مرتفعة نسبة التداول مقارنةً بالشركات الأقل لهذه النسبة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض جهد المراجعة وهو ما ينعكس على انخفاض أتعاب المراجعة.

جدول ١٠: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2c)

Model (2-3)	في ظل الأخذ في الاعتبار نسبة التداول للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة للعلاقة	
	β	P-value	β	P-value
<i>LogFee</i>				
Comp.	-0.345543	0.0000	-0.985702	0.0000
Curr	-0.109554	0.0000	-----	-----
Comp.* Curr	-0.284752	0.0000	-----	-----
R-squared	0.993721		0.531091	
Adjusted R-squared	0.991568		0.529969	
F-statistic	461.5083		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

٦-٣-٧-٢-٤ نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2d) الخاص بنسبة السيولة السريعة للشركة

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإختلاف نسبة السيولة السريعة للشركة. وسيتم اختبار هذا الفرض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2-4) التالية:

$$LogFee_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \beta_2 Quick_{(it)} + \beta_3 Comp_{(it)} * Quick_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2-4)$$

حيث:

$(LogFee_{(it)} ; Comp_{(it)})$: كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (١).

$Quick_{(it)}$: يعبر عن نسبة السيولة السريعة للشركة (i) في نهاية السنة (t).

$(Comp_{(it)} * Quick_{(it)})$: يشير للأثر التفاعلي لنسبة السيولة السريعة للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة السيولة السريعة للشركة.

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P -value) للمتغير التفاعلي ($Comp_{(it)} * Quick_{(it)}$) أقل من 0.05

ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (4-2)، حيث يتضح معنوية النموذج ككل (P -value = 0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 99.1%. كما تشير معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة، بعد الأخذ في الاعتبار نسبة السيولة السريعة للشركة كمتغير معدل للعلاقة، حيث كان المتغير التفاعلي ($Comp_{(it)} * Quick_{(it)}$) معنوياً (P -value = 0.0000). وبالتالي، لا يتم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض الفرعي (H2d). كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة السيولة السريعة وجهد المراجعة مقاساً بأتعاب المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (Zhang, 2018; Chakrabarty et al. 2020; Florou et al. 2020; Miah et al. 2020; Qu et al. 2020)

ويرى الباحث أن معنوية تأثير نسبة السيولة السريعة للشركة كمتغير معدل للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة قد يرجع إلى زيادة أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة كوسيلة يمكن من خلالها تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في الشركات مرتفعة نسبة السيولة السريعة مقارنةً بالشركات الأقل لهذه النسبة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض جهد المراجعة وهو ما ينعكس على انخفاض أتعاب المراجعة.

جدول ١١: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2d)

Model (2-4)	في ظل الأخذ في الإعتبار نسبة السيولة السريعة للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة للعلاقة	
	β	P-value	β	P-value
<i>LogFee</i>				
Comp.	-0.374018	0.0000	-0.985702	0.0000
<i>Quick</i>	-0.109554	0.0000	-----	-----
Comp.*Quick	-0.284752	0.0000	-----	-----
R-squared	0.993721		0.531091	
Adjusted R-squared	0.991568		0.529969	
F-statistic	461.5083		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

٦-٣-٧-٢-٥ نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2e) الخاص بمعدل العائد على الأصول للشركة

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإختلاف معدل العائد على الأصول للشركة. وسيتم اختبار هذا الفرض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً للمعادلة (2-5) التالية:

$$LogFee_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \beta_2 ROA_{(it)} + \beta_3 Comp_{(it)} * ROA_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (2-5)$$

حيث:

$(LogFee_{(it)} ; Comp_{(it)})$: كما سبق تعريفهما بالنموذج رقم (١).

$ROA_{(it)}$: يعبر عن معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t).

$(ROS_{(it)} * Comp_{(it)})$: يشير للأثر التفاعلي لمعدل العائد على الأصول للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كالتالي:

H0: لا يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول للشركة.

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P -value) للمتغير التفاعلي $(Comp_{(it)} * ROA_{(it)})$ أقل من 0.05

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (5-2)، حيث يتضح معنوية النموذج ككل (P -value = 0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 97.9%. كما تشير معاملات الانحدار إلى زيادة قوة التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة مقاساً بأتعب المراجعة، بعد الأخذ في الاعتبار معدل العائد على الأصول للشركة كمتغير معدل للعلاقة، حيث كان المتغير التفاعلي $(Comp_{(it)} * ROA_{(it)})$ معنوياً (P -value = 0.0000). وبالتالي، لا يتم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض الفرعي ($H2e$). كما يتضح أيضاً وجود علاقة سلبية ومعنوية بين معدل العائد على الأصول وجهد المراجعة مقاساً بأتعب المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (Bronson et al. 2017; Nam, 2018; Zhang, 2018; Cao et al. 2020; Florou et al. 2020)

ويرى الباحث أن معنوية تأثير ربحية الشركة (معدل العائد على الأصول للشركة) كمتغير معدل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، يشير إلى زيادة درجة اعتماد مديري الشركات المصرية على مقارنة الأداء المالي للشركات، التي تنتمي لنفس الصناعة، من حيث ربحيتها، وقد يرجع إلى زيادة أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة كوسيلة يمكن من خلالها تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في الشركات مرتفعة معدل العائد على الأصول مقارنةً بالشركات الأقل لهذا المعدل، وهو ما يؤدي إلى انخفاض جهد المراجعة وهو ما ينعكس على انخفاض أتعب المراجعة.

جدول ١٢: نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H2e)

Model (2-5)	في ظل الأخذ في الاعتبار معدل العائد على الأصول للشركة كمتغير معدل للعلاقة		في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة للعلاقة	
	β	P-value	β	P-value
LogFee				
Comp.	-0.236057	0.0000	-0.985702	0.0000
ROA	-3.133690	0.0000	-----	-----
Comp.* ROA	-1.616280	0.0000	-----	-----
R-squared	0.984794		0.531091	
Adjusted R-squared	0.979579		0.529969	
F-statistic	188.8401		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

٦-٣-٧-٣ خلاصة نتائج اختبار فروض البحث

يمكن عرض خلاصة نتائج اختبار فروض البحث كالتالي:

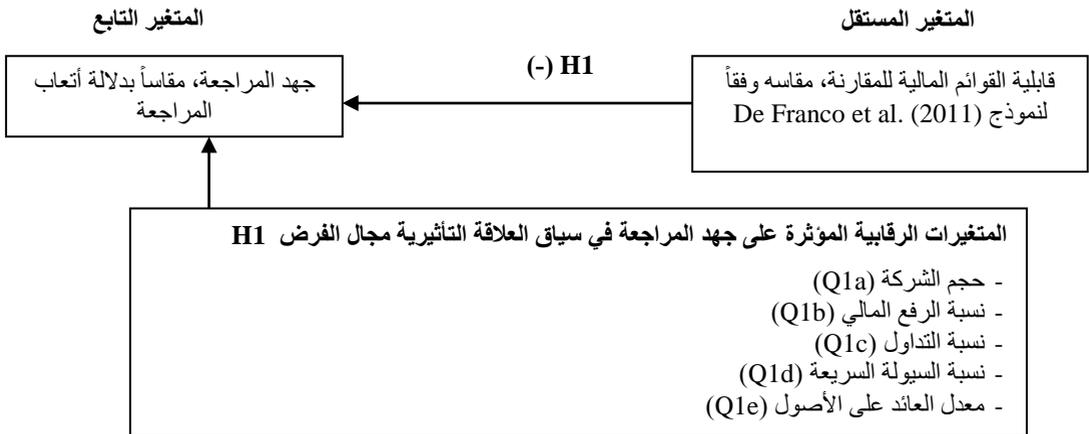
الفرض	صيغة الفرض البديل	نتيجة اختبار الفرض
H1	تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.	تم قبوله
H2	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية لهذه الشركات.	تم قبوله جزئياً
H2a	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة.	تم قبوله
H2b	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.	لم يتم قبوله
H2c	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة التداول للشركة.	تم قبوله
H2d	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة السيولة السريعة للشركة.	تم قبوله
H2e	يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول للشركة.	تم قبوله

٦-٣-٨ التحليل الإضافي

يتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة (e.g., Florou et al., 2020; Li et al., 2020; Hollingsworth et al. 2020) إمكانية اعتبار التحليل الإضافي كإحدى المنهجيات المتبعة لإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم للعلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة أي خلل بنموذج البحث الأساسي إن وجد، من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها، أو تغيير طريقة معالجة أثر المتغيرات التي تم اختبارها سابقاً على العلاقات محل الدراسة.

ويمكن تعريف التحليل الإضافي على أنه منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من خلال استحداث متغيرات جديدة (ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة) أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع (باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين بأي علاقة) وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى إختلافهما، وأثر هذا الإختلاف على ما تم التوصل إليه من نتائج.

وبتحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة (e.g., Knechel et al., 2019; Smith et al., 2019; Jacob et al., 2019; Hollingsworth et al., 2020) يمكن إثارة تساؤل عن مدى أفضلية اتباع أي المدخلين الرقابي أو المعدل لمعالجة أثر المتغيرات التفاعلية. وللإجابة على هذا التساؤل تم إعادة اختبار الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الثاني، بالاعتماد على معالجة هذه المتغيرات كمتغيرات رقابية، ومن ثم استبدال الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الثاني المشار إليها بعدد من التساؤلات. ويظهر نموذج البحث في ظل التحليل الإضافي بالشكل رقم (٢) التالي:



شكل ٢: نموذج البحث في ظل التحليل الإضافي

المصدر: إعداد الباحث

وفي إطار العلاقة التأثيرية الأولى، بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، استهدفت الأسئلة الفرعية المتعلقة بالفرض الرئيسي الثاني (H2) اختبار ما إذا كانت الخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول) تؤثر على جهد المراجعة. وللتحقق من مدى وجود هذا التأثير من عدمه، تم اختبار تأثير المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول) من خلال عدد من الأسئلة الفرعية والإجابة عنها بنعم أو لا، حيث ستم الإجابة على الأسئلة الفرعية الخاصة بمدى تأثير المتغيرات الرقابية على جهد المراجعة، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، بناءً على معنوية كل متغير رقابي. إذ تتم الإجابة بنعم إذا كانت القيمة الاحتمالية للمتغير الرقابي أقل من (0.05). فعلى سبيل المثال، للإجابة على الأسئلة الفرعية الخاصة بالمتغيرات الرقابية، تم الاعتماد على المعادلة التالية:

$$\text{LogFee}_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp}_{(it)} + \beta_2 \text{Size}_{(it)} + \beta_3 \text{Lever}_{(it)} + \beta_4 \text{Curr}_{(it)} + \beta_5 \text{Quick}_{(it)} + \beta_6 \text{ROA}_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$$

ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج التحليل الإحصائي للنموذج الإحصائي السابق ذكره أعلاه، حيث يتضح معنوية النموذج ككل (P-value = 0.000)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة، وزيادة القوة التفسيرية له من 52.9% إلى 99.3% في ظل الأخذ في الاعتبار كل من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول، كمتغيرات رقابية. كما يتبين من تحليل معاملات الانحدار، أن حجم الشركة يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً على أتعاب المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لذا تمت الإجابة على السؤال الفرعي (Q1a)^٧ والذي ينص على: هل يؤثر حجم الشركة على جهد المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتلك الأتعاب، بـ "نعم". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات على سبيل المثال (e.g., Zhang, 2018; Li et al. 2020)

^٧ سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية (Q1b; Q1c; Q1d; Q1e)، وفقاً لنفس قاعدة الإجابة على السؤال (Q1a).

جدول ١٣ : نتيجة الإجابة على الأسئلة الفرعية الخاصة بالمتغيرات الرقابية

Model	في ظل الأخذ في الاعتبار المتغيرات الرقابية		في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	P-value	β	P-value
LogFee				
Comp.	-0.393184	0.0000	-0.985702	0.0000
Size	0.064454	0.0000	-----	-----
Lever	0.214742	0.0162	-----	-----
Curr	-0.100362	0.0000	-----	-----
Quick	-0.032953	0.0008	-----	-----
ROA	-0.236148	0.0006	-----	-----
R-squared	0.995183		0.531091	
Adjusted R-squared	0.993468		0.529969	
F-statistic	580.3779		473.4305	
Sig.	0.000000		0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج اختبار الفروض الفرعية للفرض الرئيسي (H2)، ونتائج الإجابة على الأسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية المقابلة لهذه الفروض الفرعية:

جدول ١٤ : مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي والتحليل الإضافي

الإجابة	الأسئلة في ظل تبني مدخل المتغيرات الرقابية	النتائج	الفروض في ظل تبني مدخل المتغيرات المعدلة
نعم	Q1a: هل يؤثر حجم الشركة على جهد المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة؟	تم قبوله	H2a: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة.
نعم	Q1b: هل تؤثر نسبة الرفع المالي للشركة على جهد المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة؟	لم يتم قبوله	H2b: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.
نعم	Q1c: هل تؤثر نسبة التداول للشركة على جهد المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة؟	تم قبوله	H2c: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة التداول للشركة.

نعم	<p>Q1d: هل تؤثر نسبة السيولة السريعة للشركة على جهد المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة؟</p>	تم قبوله	<p>H2d: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة السيولة السريعة للشركة.</p>
نعم	<p>Q1e: هل يؤثر معدل العائد على الأصول للشركة على جهد المراجعة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة؟</p>	تم قبوله	<p>H2e: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول للشركة.</p>

ويتضح من تتبع إجابة الأسئلة في ظل مدخل المتغيرات الرقابية ومقارنتها بنتائج اختبار الفروض الفرعية في ظل مدخل المتغيرات المعدلة، اتفاق نتائج كلا المدخلين على وجود تأثير لكل من حجم الشركة، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة. واختلفت النتائج فقط بالنسبة لنسبة الرفع المالي.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن ما تم التوصل إليه يشير بدرجة كبيرة لأفضلية تبني مدخل المتغيرات الرقابية مقارنة بمدخل المتغيرات المعدلة فيما يتعلق بغالبية العلاقات التأثيرية محل الدراسة، إلا أن الباحث ما زال أكثر اقتناعاً بأفضلية اتباع مدخل المتغيرات المعدلة مقارنة بمدخل المتغيرات الرقابية، خاصة في ظل إظهار هذا المدخل ضمناً للأثر الرقابي للمتغيرات إلى جانب إظهاره الأثر التفاعلي لتلك المتغيرات مع المتغير المستقل وانعكاس ذلك على العلاقة محل الدراسة، وهو ما يدعم وجهة نظر الباحث واقتناعه بأهمية اختيار وتبني هذا المدخل في اختبار العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي.

٩-٣-٦ تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية إحدى المنهجيات التي يتم الاعتماد عليها للتحقق من مدى قوة أو متانة النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام التحليل الأساسي لفروض البحث. وتختلف الوسائل أو المداخل التي يمكن استخدامها للتحقق من مدى قوة النتائج التي تم التوصل إليها من دراسة إلى أخرى. فقد يتم إجراء تحليل الحساسية عن طريق اختبار فروض البحث على مدار فترات زمنية مختلفة (e.g., Gao & Zhu, 2015; Abad et al. 2018)، أو عن طريق استبعاد أو التحكم في تأثير إصدار قوانين أو قواعد تنظيمية خلال فترة الدراسة والتي قد تؤثر على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي (e.g., Qu et al. 2020; Zhang & Shailer, 2020)، أو من خلال استخدام مقاييس بديلة للمتغير التابع أو المتغير المستقل محل الدراسة، أو كليهما (e.g., Zhang, 2018; Bae et al.

وفيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول (H1) في ظل تحليل الحساسية تم ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة (١) التالية:

$$Delay_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \varepsilon_{(it)} \quad (1)$$

حيث:

$Delay_{(it)}$: اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة للشركة (i) عن السنة (t).

$Comp_{(it)}$: قابلية القوائم المالية للمقارنة وفقاً لمقياس (Neel (2017) للشركة (i) عن السنة (t).

ويظهر الجدول رقم (١٥) أن معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2 = 0.722$ وهو ما يشير إلى أن 72.2% من التغيرات التي تحدث في جهد المراجعة مقاساً بتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (قابلية القوائم المالية للمقارنة). وتؤيد نتائج الاختبار الإحصائي معنوية النموذج ككل ($P\text{-value} = 0.000$)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة مقاساً بتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، حيث بلغ معامل قابلية القوائم المالية للمقارنة $-0.237 = P\text{-value}$ وبالتالي لم يتم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل، ومن ثم قبول الفرض H1. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Zhang (2018). ويرى الباحث أن التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة، والذي يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تسهل من عملية تشغيل المعلومات من جانب الأطراف الخارجية بما يؤدي إلى انخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، بما يؤدي إلى انخفاض جهد المراجعة.

جدول ١٥: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول H1 في ظل تحليل الحساسية

Model (1)	$Delay_{(it)} = \beta_0 + \beta_1 Comp_{(it)} + \varepsilon_{(it)}$	
Delay	β	P-value
Comp.	-0.237419	0.0000
R-squared	0.792229	
Adjusted R-squared	0.722751	
F-statistic	11.40263	
Sig.	0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

ويوضح الجدول رقم (١٦) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الرئيسي الثاني والفروض الفرعية المتعلقة به في ظل تحليل الحساسية، حيث يتضح أن معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2 = 0.978$ وهو ما يشير إلى أن 97.8% من التغيرات التي تحدث في تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل والمتغيرات التفاعلية. وتؤيد نتائج الاختبار الإحصائي معنوية النموذج ككل ($P\text{-value} = 0.000$)، مما يعني صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.^٨

جدول ١٦: نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني والفروض المتعلقة به

في ظل تحليل الحساسية

Model	في ظل تحليل الحساسية	
Delay	β	P-value
Comp.	-0.756165	0.0000
Comp.*Size	0.036398	0.0042
Comp.*Lever	1.032350	0.0000
Comp.*Curr	-2.420166	0.0000
Comp.*Quick	-0.000635	0.0019
Comp.*ROA	-0.741375	0.0000
R-squared	0.984442	
Adjusted R-squared	0.978903	
F-statistic	177.7453	
Sig.	0.000000	

(*) عدد مفردات العينة 420 مشاهدة، ومستوى المعنوية المقبول 5%.

^٨ تم اتباع نفس الخطوات في اختبار الفرض الرئيسي الثاني والفروض المتعلقة به في ظل تحليل الحساسية.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

جدول ١٧: مقارنة بين نتائج التحليل الأساسي وتحليل الحساسية

نتائج اختبار الفروض في ظل تحليل الحساسية	نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي	الفروض في صيغتها البديلة
تم قبوله	تم قبوله	H1: تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
تم قبوله جزئياً	تم قبوله جزئياً	H2: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية لهذه الشركات.
تم قبوله	تم قبوله	H2a: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف حجم الشركة.
لم يتم قبوله	لم يتم قبوله	H2b: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة.
تم قبوله	تم قبوله	H2c: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة التداول للشركة.
تم قبوله	تم قبوله	H2d: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف نسبة السيولة السريعة للشركة.
تم قبوله	تم قبوله	H2e: يختلف التأثير السلبي المعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول للشركة.

بتحليل النتائج التي يوضحها الجدول السابق يتضح أن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة

نتائج التحليل الأساسي.

٦-٤ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة. إضافة إلى اختبار أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول) كمتغيرات مُعدلة على هذه العلاقة.

وتوصل البحث في ظل التحليل الأساسي، إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جهد المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. فضلاً عن اختلاف التأثير السلبى لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جهد المراجعة باختلاف بعض، وليس كل، الخصائص التشغيلية محل الاختبار. حيث لم يكن لنسبة الرفع المالي أي تأثير مُعدل على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة، بينما كان لكل من حجم الشركة، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل العائد على الأصول تأثيراً معدلاً لتلك العلاقة.

كما أشارت النتائج في ظل التحليل الإضافي إلى أفضلية تبني مدخل المتغيرات الرقابية مقارنة بمدخل المتغيرات المعدلة فيما يتعلق بغالبية العلاقات التأثيرية محل الدراسة، إلا أن الباحث ما زال أكثر اقتناعاً بأفضلية اتباع مدخل المتغيرات المعدلة مقارنة بمدخل المتغيرات الرقابية، خاصةً في ظل إظهار هذا المدخل ضمناً للأثر الرقابي للمتغيرات إلى جانب إظهاره الأثر التفاعلي لتلك المتغيرات مع المتغير المستقل وانعكاس ذلك على العلاقات محل الدراسة، وهو ما يدعم وجهة نظر الباحث واقتناعه بأهمية اختيار وتبني هذا المدخل في اختبار العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي. وأخيراً توصلت الدراسة، في ظل تحليل الحساسية، وأن نتائج تحليل الحساسية تدعم بدرجة كبيرة نتائج التحليل الأساسي.

واستناداً على ما سبق، يوصي الباحث بضرورة اهتمام القائمين على إصدار معايير المحاسبة المصرية بتدعيم قابلية القوائم المالية للمقارنة، كإحدى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، وإصدار تفسيرات وإرشادات فنية تخصصية لكيفية تطبيق المعايير حتى يتحقق الاتساق في تطبيقها بين الشركات كوسيلة لتحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما يجب أن تهتم الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بتهيئة بيئة تطبيق المعايير، من خلال الاهتمام بالعوامل أو المتغيرات التي تعد بمثابة محددات لقابلية القوائم المالية للمقارنة، والتي يتمثل أهمها في جودة المراجعة، وآليات حوكمة الشركات والرقابة الداخلية، وذلك من خلال السعي نحو الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، وتفعيل آليات حوكمة الشركات.

كما يوصي الباحث بتفعيل دور أقسام المحاسبة بكلليات التجارة في الجامعات المصرية، من خلال عقد مؤتمرات علمية تخصصية والتي يمكن من خلالها نشر الوعي بأهمية الارتقاء بالخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية، وبصفة خاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة. ضرورة قيام الجهات التنظيمية في مصر، خاصة وزارة الاستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، بتشجيع الشركات على التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في إعداد ونشر التقارير المالية، وبصفة خاصة استخدام لغة XBRL، بهدف تدعيم قابلية القوائم المالية للمقارنة. ضرورة اهتمام أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بتدريس IFRS ومستحدثاتها في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.

وضرورة قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة بعمل دورات تدريبية ونشرات توضح لمراقبي الحسابات كيفية تخطيط عملية المراجعة، وتشرح لهم المعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختلفة والمتعلقة بتخطيط عملية المراجعة، لما لذلك من مردود إيجابي على مكتب المراجعة وعلى الارتقاء بجودة أداء مهام المراجعة.

وفيما يتعلق بالبحوث المحاسبية المقترحة، يرى الباحث بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية؛ أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على دقة تنبؤات المحللين الماليين- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أثر جهد المراجعة على مخاطر انهيار سعر السهم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أثر استخدام لغة تقارير الأعمال المرنة XBRL على قابلية القوائم المالية للمقارنة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أثر آليات حوكمة الشركات والرقابة الداخلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الفكر المحاسبي - جامعة عين شمس- كلية التجارة ، المجلد ٢٣ ، العدد الرابع: ١-٤٧*.
- الحوشي، محمد محمود. (٢٠٢٠). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المُعدّل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية- جامعة الإسكندرية -كلية التجارة ، المجلد ٤ ، العدد الثاني: ١٧٣-٢٣٢*.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد. (٢٠١٩). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية - جامعة بني سويف- كلية التجارة ، المجلد ٨ ، العدد الأول: ٢٠٦-٢٨٥*.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠٢٠). *قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، متاح على الموقع التالي: http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp*
- محمد، عبد الله حسين يونس. (٢٠٢٠). أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وإنعكاسه على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي - جامعة عين شمس- كلية التجارة ، المجلد ٢٤ ، العدد الرابع: ٢١١-٢٦١*.
- وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). *إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل*.
- وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). *معياري المحاسبة المصري رقم (١) المعدل: عرض القوائم المالية*.

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية

- Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 129-144.
- Abdulwahab, E. A., Gist, W. E., Gul, F. A., & Mat, Z., M. (2021). Internal auditing outsourcing, nonaudit services and audit fees. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 40(1), 17-44.
- About El Ela, O.M.F.M, (2019). The effect of ownership structure and capital structure on earnings management: an applied study on firms listed on the Egyptian stock exchange. *Al-Fikr Al-Muhasabi*, 23(4), 1-47.
- Ahn, H., Choi, S., & Yun, S. C. (2020). Financial statement comparability and the market value of cash holdings. *Accounting Horizons*, 34(3), 1-21.
- Al-Ajmi, J. (2008). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market. *Advances in Accounting*, 24(2), 217-226.
- Aldoseri, M., Hassan, N., & Melegy, M. (2021). Audit committee quality and audit report lag: the role of mandatory adoption of IFRS in Saudi companies. *Accounting*, 7(1), 167-178.
- Alves, S. (2021). The impact of conservatism accounting on audit fees: evidence from Portugal and Spain. *Transforming Corporate Governance and Developing Models for Board Effectiveness*, 10(1), 253-280.
- Amran, A., Susanto, E., Kalsum, U., Fitrianti, F., & Muslim, M. (2021). The effect of company complexity and company size against audit fees. *Point of View Research Accounting and Auditing*, 2(1), 59-65.
- Asante-Appiah, B. (2020). Does the severity of a client's negative environmental, social and governance reputation affect audit effort and audit quality?. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(3), 1-22.
- Axén, L. (2020). Determinants of audit fees and the management of corporate disclosures. *Doctoral dissertation, Linköping University Electronic Press*.

- Badawy, H. A. E. (2021). Current year audit opinion and next year audit fees: does family ownership matter? *Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches*, 2(1), 643-683.
- Bae, G. S., Choi, S. U., & Lee, J. E. (2019). Auditor industry specialization and audit pricing and effort. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(1), 51-75.
- Bailey, C., Collins, D. L., & Abbott, L. J. (2018). The impact of enterprise risk management on the audit process: Evidence from audit fees and audit delay. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 37(3), 25-46.
- Barth, M. E. (2013). Global comparability in financial reporting: What, why, how, and when?. *China Journal of Accounting Studies*, 1(1), 2-12.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C. (2012). Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. *Journal of Accounting and Economics*, 54(1), 68-93.
- Barua, A., Lennox, C., & Raghunandan, A. (2020). Are audit fees discounted in initial year audit engagements?. *Journal of Accounting and Economics*, 69(2-3), 101282.
- Bell, T. B., Doogar, R., & Solomon, I. (2008). Audit labor usage and fees under business risk auditing. *Journal of Accounting Research*, 46(4), 729-760.
- Bentley, K. A., Omer, T. C., & Sharp, N. Y. (2013). Business strategy, financial reporting irregularities, and audit effort. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 780-817.
- Bradbury, M. E., & Botica Redmayne, N. (2014). Audit effort and pricing differences among the large audit firms: Evidence from a public sector setting. *International Journal of Auditing*, 18(1), 90-100.
- Brochet, F., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2013). Mandatory IFRS adoption and financial statement comparability. *Contemporary Accounting Research*, 30(4), 1373-1400.

- Bronson, S. N., Ghosh, A., & Hogan, C. E. (2017). Audit fee differential, audit effort, and litigation risk: An examination of ADR firms-. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 83-117.
- Brooks, M., Hairston, S., Njoroge, P., & Ryou, J. W. (2020). Does the presence of a general counsel in top management affect audit effort and audit outcomes?. *Accounting Horizons*, 34(3), 39-59.
- Callaghan, J. H., Parkash, M., & Singhal, R. (2008). The impact of the multi-jurisdiction disclosure system on audit fees of cross-listed Canadian firms. *The International Journal of Accounting*, 43(2), 99-113.
- Cao, J., Luo, X., & Zhang, W. (2020). Corporate employment, red flags, and audit effort. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(1), 1-21.
- Caramanis, C., & Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 45(1), 116-138.
- Causholli, M., De Martinis, M., Hay, D., & Knechel, W. R. (2010). Audit markets, fees and production: Towards an integrated view of empirical audit research. *Journal of Accounting Literature*, 29(1), 167-215.
- Chakrabarty, B., Duellman, S., & Hyman, M. A. (2020). A new approach to estimating the relation between audit fees and financial misconduct. *Accounting Horizons*, 34(2), 41-61.
- Che, L., Langli, J. C., & Svanström, T. (2018). Education, experience, and audit effort. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 37(3), 91-115.
- Chen, B., Kurt, A. C., & Wang, I. G. (2020). Accounting comparability and the value relevance of earnings and book value. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 31(4), 82-98.
- Chen, C. W., Collins, D. W., Kravet, T. D., & Mergenthaler, R. D. (2018). Financial statement comparability and the efficiency of acquisition decisions. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 164-202.

- Chen, J., Duh, R. R., & Li, K. F. (2019). Does fee disclosure type matter? Evidence from price adjustment in the audit market of Taiwan. *Journal of International Accounting Research*, 18(3), 41-61.
- Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., & Ziebart, D. (2019). Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 389-417.
- Chun, H. M., & Rhee, C. S. (2015). Analyst coverage and audit efforts: empirical approach to audit hours. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 31(3), 795-808.
- De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49(4), 895-931.
- Dhole, S., G. J. Lobo, S. Mishra, and A. M. Pal. (2015). Effects of the SEC's XBRL mandate on financial reporting comparability. *International Journal of Accounting Information Systems*, 19(1), 29-44.
- Edmonds, M. A., Smith, D. B., & Stallings, M. A. (2018). Financial statement comparability and segment disclosure. *Research in Accounting Regulation*, 30(2), 103-111.
- Edtiyarsih, D. D., Sudaryati, E., & Budisusetyo, S. (2021). Interpretation of the traditional proverb on abnormal audit fees in the context of improving audit quality. *The Indonesian Accounting Review*, 11(1), 77-81.
- ElGammal, W., & Gharzeddine, M. (2020). Determinants of audit fees in developing countries: evidence from Egypt. *Corporate Ownership & Control*, 17(2), 142-156.
- Endrawes, M., Feng, Z., Lu, M., & Shan, Y. (2020). Audit committee characteristics and financial statement comparability. *Accounting & Finance*, 60(3), 2361-2395.
- Fang, V. W., Maffett, M., & Zhang, B. (2015). Foreign institutional ownership and the global convergence of financial reporting practices. *Journal of Accounting Research*, 53(3), 593-631.

- Fang, X., Li, Y., Xin, B., & Zhang, W. (2016). Financial statement comparability and debt contracting: Evidence from the syndicated loan market. *Accounting Horizons*, 30(2), 277-303.
- Feldmann, D. A., Read, W. J., & Abdolmohammadi, M. J. (2009). Financial restatements, audit fees, and the moderating effect of CFO turnover. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(1), 205-223.
- Financial Accounting Standards Board. (1980). *Statements of financial accounting concepts* No. 2, "Qualitative Characteristics of Financial Information", Financial Accounting Standards Board.
- Financial Accounting Standards Board. (2008). *Qualitative characteristics of accounting information* (Concepts Statement No. 2 Edition). Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board. (2010). *Conceptual Framework for Financial Reporting: Statement of Financial Accounting Concepts No 8*. Norwalk, CT.
- Florou, A., Morricone, S., & Pope, P. F. (2020). Proactive financial reporting enforcement: Audit fees and financial reporting quality effects. *The Accounting Review*, 95(2), 167-197.
- Fourati, Y. M. M., & Bougacha, D. (2021). The effect of the mandatory ifrs adoption on audit fees in Malaysia. *Corporate Governance and Its Implications on Accounting and Finance*, 10(1), 171-187.
- Francis, J. R., Pinnuck, M. L., & Watanabe, O. (2014). Auditor style and financial statement comparability. *The Accounting Review*, 89(2), 605-633.
- Ghahremani, A., Blue, G., & Marfou, M. (2021). The effect of accounting information quality on the companies cost of equity, considering the role of information symmetry and comparability of financial statements. *Empirical Studies in Financial Accounting*, 18(1), 53-75.

- Gray, S. J. (1973). *Corporate reporting and investor decisions in the EEC: the comparability problem* (No. 2). International Centre for Research in Accounting.
- Gujarati, D. N., (2004). *Basic Econometrics*, McGraw-Hill companies, 4th Edition.
- Heij, C., Heij, C., de Boer, P., Franses, P. H., Kloek, T., & van Dijk, H. K. (2004). *Econometric methods with applications in business and economics*. Oxford University Press.
- Hollingsworth, C. W., Neal, T. L., & Reid, C. D. (2020). The effect of office changes within audit firms on clients' audit quality and audit fees-. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 39(1), 71-99.
- Hribar, P., Kravet, T., & Wilson, R. (2014). A new measure of accounting quality. *Review of Accounting Studies*, 19(1), 506-538.
- Imhof, M. J., Seavey, S. E., & Smith, D. B. (2017). Comparability and cost of equity capital. *Accounting Horizons*, 31(2), 125-138.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2015). *Exposure Draft ED/2015/3 - Conceptual Framework for Financial Reporting*. London, U.K.: IFRS Foundation.
- International Accounting Standards Board. (2009). *Framework for the preparation and presentation of financial statements*. London, U.K.: IFRS Foundation.
- International Accounting Standards Board. (2010). *The Conceptual Framework for Financial Reporting*. IFRS Foundation. London.
- International Accounting Standards Board. (2018). *The Conceptual Framework for Financial Reporting*. IFRS Foundation. London.
- Jaafar, A., & McLeay, S. (2007). Country effects and sector effects on the harmonization of accounting policy choice. *Abacus*, 43(2), 156-189.

- Jacob, J., Desai, N., & Agarwalla, S. K. (2019). An examination of factors driving big 4 audit fee premiums: evidence from India's audit market. *Accounting Horizons*, 33(2), 43-58.
- Jiu, L., Liu, B., & Liu, Y. (2020). How a shared auditor affects firm-pair comparability: implications of both firm and individual audit styles. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 39(3), 133-160.
- Jung, S. H. (2016). Audit effort and market-perceived risk: evidence from South Korea. *Australian Accounting Review*, 26(3), 255-270.
- Kang, M., Kim, J. W., Lee, H. Y., & Lee, M. G. (2015). Financial statement comparability and audit efficiency: evidence from South Korea. *Applied Economics*, 47(4), 358-373.
- Kao, C. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of Econometrics*, 90(1), 1-44.
- Khazaei, M., Zalaghi, H., & Aflatooni, A. (2021). The moderating effect of ownership structure on the relationship between financial statement comparability and earnings management. *Empirical Research in Accounting*, 11(1), 1-20.
- Khoufi, N., & Khoufi, W. (2018). An empirical examination of the determinants of audit report delay in France. *Managerial Auditing Journal*. 33(8), 700-714.
- Kim, H., & Fukukawa, H. (2013). Japan's Big 3 firms' response to clients' business risk: Greater audit effort or higher audit fees?. *International Journal of Auditing*, 17(2), 190-212.
- Kim, J., Kim, R., & Kim, S. (2020). Does financial statement comparability mitigate delayed trading volume before earnings announcements?. *Journal of Business Research*, 107(1), 62-75.
- Kim, S., Kraft, P., & Ryan, S. G. (2013). Financial statement comparability and credit risk. *Review of Accounting Studies*, 18(3), 783-823.

- Knechel, W. R., & Sharma, D. S. (2012). Auditor-provided nonaudit services and audit effectiveness and efficiency: Evidence from pre-and post-SOX audit report lags. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31(4), 85-114.
- Knechel, W. R., Mintchik, N., Pevzner, M., & Velury, U. (2019). The effects of generalized trust and civic cooperation on the Big N presence and audit fees across the globe. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(1), 193-219.
- Kroechert, S. (2015). Accounting comparability in institutional investors' portfolios. *Working Paper*. Available at: <https://goo.gl/npjyix>.
- Lambert, A., Jones, K., and Brazel, F. (2011). Unintended consequences of accelerated filings: Are mandatory reductions in audit delay associated with reductions in earnings quality? *Working paper*, University of Massachusetts at Amherst, George Mason University, and North Carolina State University.
- Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal Of Econometrics*, 108 (1), 1-24.
- Li, H., No, W. G., & Boritz, J. E. (2020). Are external auditors concerned about cyber incidents? Evidence from audit fees. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 39(1), 151-171.
- Lim, H. J., & Mali, D. (2021). Do credit ratings influence the demand/supply of audit effort?. *Journal of Applied Accounting Research*. 22(1), 72-92.
- Lin, S., Riccardi, W. N., Wang, C., Hopkins, P. E., & Kabureck, G. (2019). Relative effects of IFRS adoption and IFRS convergence on financial statement comparability. *Contemporary Accounting Research*, 36 (2), 588-628.
- Ling, Q., & Liu, Z. (2019). XBRL data comparability. *The CPA Journal*, 89(7), 44-48.

- Lobo, G. J., & Zhao, Y. (2013). Relation between audit effort and financial report misstatements: Evidence from quarterly and annual restatements. *The Accounting Review*, 88(4), 1385-1412.
- Magdy, O. (2017). The Information Content of Cash Flows Components and Accounting Earnings for Explaining Stock Market Activity: Egyptian Evidence. *Working paper*. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3763489.
- Majeed, M. A., Yan, C., & Tauni, M. Z. (2018). How does competition shape managerial decisions? Product market competition and financial statement comparability. *Management Decision*, 56(11), 2437-2471.
- Mali, D., & Lim, H. J. (2020). Do Relatively More Efficient Firms Demand Additional Audit Effort (Hours)? *Australian Accounting Review*, 30(3), 1-20.
- Mao, M. Q., & Yu, Y. (2015). Analysts' cash flow forecasts, audit effort, and audit opinions on internal control. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(5-6), 635-664.
- Mattei, G., Jorge, S., & Grandis, F. G. (2020). Comparability in IPSASs: Lessons to be learned for the European Standards. *Accounting in Europe*, 17(2), 158-182.
- Mehrabanpour, M., Faraji, O., Sajadpour, R., & Alipour, M. (2020). Financial statement comparability and cash holdings: the mediating role of disclosure quality and financing constraints. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 18(3), 615-637.
- Miah, M. S. (2019). Audit fee premium for industry specialization: a developed country perspective. *Journal of Accounting, Business and Management (JABM)*, 26(2), 1-11.
- Miah, M. S., Jiang, H., Rahman, A., & Stent, W. (2020). Audit effort, materiality and audit fees: evidence from the adoption of IFRS in Australia. *Accounting Research Journal*, 33(1), 186-216.

- Nam, H. J. (2018). The impact of mandatory IFRS transition on audit effort and audit fees: evidence from Korea. *Australian Accounting Review*, 28(4), 512-524.
- Neel, M. (2017). Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 658-690.
- Porter, C. M. (2020). Bank audit fee pressure during the financial crisis. *Current Issues in Auditing*, 14(1), A31-A45.
- Qu, X., Yao, D., & Percy, M. (2020). How the design of CEO equity-based compensation can lead to lower audit fees: Evidence from Australia. *Journal of Business Ethics*, 163(2), 281-308.
- Redmayne, N. B., Bradbury, M. E., & Cahan, S. F. (2010). The effect of political visibility on audit effort and audit pricing. *Accounting & Finance*, 50(4), 921-939.
- Revsine, L. (1975). Towards greater comparability in accounting reports. *Financial Analysts Journal*, 31(1), 45-51.
- Rewczuk, K., & Modzelewski, P. (2020). Determinants of audit fees: Evidence from Poland. *Central European Economic Journal*, 6(53), 323-336.
- Rice, S. C., & Weber, D. P. (2012). How effective is internal control reporting under SOX 404? Determinants of the (non-) disclosure of existing material weaknesses. *Journal of Accounting Research*, 50(3), 811-843.
- Routledge, J. (2021). Institutional investors, stewardship code disclosures and audit fees. *Asian Review of Accounting*, 29(1), 61-78.
- Rubin, M. A. (1988). Municipal audit fee determinants. *The Accounting Review*, 219-236.
- Safari, G. M. (2021). Comparability of financial reports and negative skewness of firm-specific monthly returns: evidence from Iranian firms. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 6(1), 153-165.

- Santhosh, N., & Ganesh, R. S. (2020). Determinants of audit fees: evidence from companies listed in the industrial sector of muscat securities market. *Journal of Critical Reviews*, 7(3), 33–36.
- Shane, P. B., Smith, D. B., & Zhang, S. (2014). Financial statement comparability and valuation of seasoned equity offerings. *Working paper*. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2372965>.
- Silva, A. S. V. C., Inácio, H. C., & Vieira, E. F. S. (2020). Determinants of audit fees for Portugal and Spain. *Contaduría y Administración*, 65 (4), 193–217.
- Simmons, J. K. (1967). A concept of comparability in financial reporting. *The Accounting Review*, 42(4), 680–692.
- Simunic, D. A. (1980). The pricing of audit services: Theory and evidence. *Journal of Accounting Research*, 18(1), 161–190.
- Smith, C., & Venter, E. R. (2020). Financial statement comparability in the extractive industry. *Accounting Research Journal*, 33 (3), 523–541.
- Smith, T. J., Higgs, J. L., & Pinsker, R. E. (2019). Do auditors price breach risk in their audit fees?. *Journal of Information Systems*, 33 (2), 177–204.
- Souza, F. Ê. A. D., Botinha, R. A., Silva, P. R., & Lemes, S. (2015). Comparability of accounting choices in future valuation of investment properties: an analysis of Brazilian and Portuguese listed companies. *Revista Contabilidade & Finanças*, 26 (68), 154–166.
- Srinidhi, B. and Gul, F. (2007). The differential effects of auditors' nonaudit and audit fees on accrual quality. *Contemporary Accounting Research*, 24, (2): 595–629.
- Stallings, M. (2017). Financial statement comparability and investor responsiveness to earnings news. *Journal of Accounting and Finance*, 17(4), 73–97.
- Taplin, R. H. (2011). The measurement of comparability in accounting research. *Abacus*, 47(3), 383–409.

- Urhoghide, R. O., & Izedonmi, F. O. I. (2015). An empirical investigation of audit fee determinants in Nigeria. *International Journal of Business and Social Research*, 5(8), 48-58.
- Van der Tas, L. G. (1988). Measuring harmonisation of financial reporting practice. *Accounting and Business Research*, 18(70), 157-169.
- Wang, Z., Tan, J., Lin, Z., & Dong, C. (2016). Auditor quality and IFRS information comparability. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 20(1), 114-129.
- Widmann, M., Follert, F., & Wolz, M. (2020). What is it going to cost? Empirical evidence from a systematic literature review of audit fee determinants. *Management Review Quarterly*, 70(4), 1-35.
- Xiao, T., Geng, C., & Yuan, C. (2020). How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective. *China Journal of Accounting Research*, 13(1), 109-127.
- Yip, R. W., & Young, D. (2012). Does mandatory IFRS adoption improve information comparability?. *The Accounting Review*, 87 (5), 1767-1789.
- Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35 (1), 245-276.
- Zhang, P. F., & Shailer, G. (2020). Changes in audit effort and changes in auditors' disclosures of risks of material misstatement. *The British Accounting Review*, 52(6), 1-12.
- Zhang, Y., & Andrew, J. (2010). Land in China: Re-considering comparability in financial reporting. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 4(1), 53-75.

الملاحق

ملحق ١: أسماء الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة

<p>قطاع المنتجات المنزلية</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الاسكندرية للغزل و النسيج ٢. العامة لمنتجات الخزف والصيني ٣. العربية لحليج الاقطان ٤. النساجون الشرقيون للسجاد ٥. الشرقية ابسترن كومباني ٦. جولدن تكس للاصواف ٧. النصر للملابس والمنسوجات ٨. العربية وبولفارا للغزل والنسيج 	<p>قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع ٢. دلنا للطباعة ٣. السعودي ٤. العربية المتحدة ٥. العربية للصناعات ٦. القناة للتوكيلات ٧. الكابلات ٨. النصر لصناعة المحولات ٩. ايجيرانس ١٠. ايكون ١١. جي بي اوتو ١٢. يونيفرسال
<p>قطاع الكيماويات</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. ابو قير للاسمدة ٢. الصناعات الكيماوية ٣. المالية الصناعية ٤. سماد مصر ٥. سيدي كيرير ٦. كفر الزيات ٧. مصر لصناعة الكيماويا 	<p>قطاع الرعاية الصحية</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الاسكندرية للادوية ٢. العربية للادوية ٣. القاهرة ٤. المركز الطبي ٥. المصرية الدولية ٦. النيل للادوية ٧. جلاكسو ٨. النزاهه ٩. ممفيس ١٠. مينا فارم ١١. سبأ
<p>قطاع السياحة</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. المصرية للمشروعات ٢. المصرية للمنتجات ٣. بيراميدز ٤. جولدن كوست ٥. رمكو ٦. رواد للسياحة ٧. مرسى مرسى علم ٨. مصر للفنادق 	<p>قطاع التشييد</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. اسمنت بورتلاندي ٢. الاسكندرية للاسمنت ٣. الجيزة العامة ٤. الحديثة للمواد العازلة ٥. السويس للاسمنت ٦. العربية للاسمنت ٧. العربية للخزف ٨. العربية للمحابس ٩. النصر للاعمال ١٠. باكين ١١. دلنا للانشاء ١٢. روبكس ١٣. ليسيكو ١٤. مصر بنى سويف ١٥. مصر للاسمن قنا ١٦. ميراکو ١٧. العز للسيراميك

قطاع العقارات	قطاع الأغذية
١. الشمس للاسكان	١. مطاحن ومخابز الاسكندرية
٢. مينا للاستثمار	٢. الوطنية لمنتجات الذرة
٣. الوطنية للاسكان	٣. مطاحن مصر الوسطى
٤. العبور للاستثمار	٤. المصرية لصناعة النشا
٥. الخليجية الكندية	٥. مطاحن جنوب القاهرة
٦. العربية للاستصلاح	٦. القاهرة للدواجن
٧. المصريين للاسكان	٧. الاسماعيلية الوطنية
٨. القاهرة للاسكان	٨. الدلتا للسكر
٩. مصر الجديدة للاسكان	٩. مطاحن شمال القاهرة
١٠. التعمير	١٠. مطاحن مصر العلبا
١١. المجموعة المصرية	١١. مطاحن وسط زغرب الدلتا
١٢. المصريين للاستثمار	١٢. جهينة
١٣. الاسماعيلية الجديدة	١٣. مطاحن شرق الدلتا
١٤. الغربية الاسلامية	١٤. المنصورة للدواجن
١٥. بالم هيلز	١٥. القاهرة للزيوت
١٦. بورتو جروب	١٦. الشرقية الوطنية
١٧. اعمار مصر	١٧. الدولية للمحاصيل
١٨. العالمية للاستثمار	١٨. الاسماعيلية مصر
١٩. طلعت مصطفى	١٩. المصرية للدواجن
٢٠. القاهرة للاستثمارات	٢٠. شمال الصعيد
٢١. مدينة نصر للاسكان	٢١. اجواء